

The Impact of Democratic Transition on Government Corruption: A Case Study of Tunisia (2006-2020)

Ramzy Mahmoud Radaideh*

Coordination Unit for Services Courses, King Talal School of Business Technology, Princess Sumaya University for Technology, Amman, Jordan.

<https://doi.org/10.35516/hum.v49i4.2047>

Received: 8/3/2021

Revised: 3/5/2021

Accepted: 30/5/2021

Published: 30/7/2022

* Corresponding author:

r.radeideh@psut.edu.jo

Abstract

The study aims to investigate the impact of democratization on government corruption in the Tunisian case during the period (2006-2020), as it uses the descriptive and analytical approach and the systems analysis approach, and assumes an inverse relationship between the two variables. The study found noticeable progress in the indicators of democratic transformation in Tunisia during the study period, It also concluded that the levels of corruption did not decline after the revolution despite the progress of the democratic transition process, and this is related to the widening margin of freedom of expression of the presence of corrupt practices and thus, the impression of their spread, and the short life of the democratic transition process, in addition to the existence of a long legacy of corrupt practices under the system. The study recommended the necessity of consolidating the foundations of the democratic system, deepening the system of democratic values and good governance in Tunisia, and the necessity of strengthening the role and capacity of the Tunisian institutions concerned with combating corruption as mechanisms that contribute to curbing its practices.

Keywords: Democratic transition; governmental corruption; Tunisia.

أثر التحول الديمقراطي على الفساد الحكومي: دراسة حالة تونس (2006-2020)

رمزي محمود ردايدة*

وحدة تنسيق المساقات الخدمية، كلية الملك طلال لتكنولوجيا الأعمال، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا

ملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر التحول الديمقراطي على الفساد الحكومي في الحالة التونسية خلال الفترة (2006-2020) حيث تستخدم المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم، وتفترض وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تقدم ملحوظ في مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس خلال فترة الدراسة، كما توصلت إلى عدم تراجع مستويات الفساد بعد الثورة رغم تقدم عملية التحول الديمقراطي، ويرتبط ذلك باتساع هامش حرية التعبير عن وجود ممارسات فساد وبالتالي رسوخ الانطباع بانتشارها، وقصر عمر عملية التحول الديمقراطي، إضافة إلى وجود أثر طويل من ممارسات الفساد في ظل النظام السلطوي السابق، وقد أوصت الدراسة بضرورة ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي وتعميق منظومة القيم الديمقراطية والحكم الرشيد في تونس، وضرورة تعزيز دور وقدرة المؤسسات التونسية المعنية بمكافحة الفساد كآليات تُسهم في كبح ممارساته.

الكلمات الدالة: أثر التحول الديمقراطي، الفساد الحكومي، تونس.

المقدمة:

مثلت تونس بداية ثورات الربيع العربي حيث انطلقت منها شرارته الأولى إلى غيرها من الدول العربية لتشكل بذلك تجربة النجاح الوحيدة بينها على طريق التحول الديمقراطي، حيث بدأت تونس بعد الثورة بصياغة منظومة قانونية حديثة كان في مقدمتها دستور يقوم على التوازن والفصل بين السلطات، ولتتعدّد سلسلة من الانتخابات الحرة والنزيهة على مختلف المستويات الرئاسية والنيابية والبلدية، وأحرزت بذلك تقدماً ملحوظاً في مختلف التصنيفات الدولية المتعلقة بالحرية والديمقراطية.

وقد واكب عملية الانتقال الديمقراطي من النظام السلطوي إلى نظام ما بعد الثورة حديثاً متزايداً عن ما يُمكن تسميته بفساد الماضي المرتبط بفترة تاريخية طويلة من الحكم غير الديمقراطي وضرورة ملاحقة المسؤولين عنه، وضرورة إيجاد بناء مؤسسي رقابي قادر على ضبط ممارسات الفساد الحكومي في مختلف المجالات والقطاعات في ظل بيئة سياسية جديدة أوجدتها عملية التحول الديمقراطي، حيث تتضمن عملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي سيادة مجموعة من القيم السياسية الضابطة لممارسات الفساد الحكومي، ونمو مجموعة من الممارسات والمؤسسات الديمقراطية التي تضمن تعزيز مستويات الرقابة والمحاسبة والمساءلة، وبما يقود إلى مستويات فساد حكومي أقل.

وفي ضوء ذلك تزايدت الآمال بتراجع مستويات الفساد الحكومي في تونس بعد حديث مستمر عن استشراف ممارساته المختلفة، سواء على مستوى الفساد الصغير أو الفساد الكبير، من هنا تأتي هذه الدراسة لقياس أثر التحول الديمقراطي على مستويات ممارسات الفساد الحكومي في الدولة التونسية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة مدى تأثير التحول الديمقراطي على مستويات الفساد الحكومي في تونس، حيث تجسّد الحالة التونسية مثلاً بارزاً في مجال الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي بعد نجاح الثورة التونسية، حيث كانت تونس قد واجهت مجموعة من التحديات ذات الطابع السياسي والاقتصادي دفعت باتجاه الثورة، وقد كانت مستويات الفساد العالية هي إحدى أهم الأسباب الدافعة لهذه الثورة الشعبية، وعملياً فقد بدأت تونس عملية التحول الديمقراطي منذ ذلك الوقت، أي منذ عقد من الزمان بعد ارتطام طويل من الحكم السلطوي، مما يعني تغييراً في طبيعة ممارسة السلطة والتفاعل معها على صعيد القيم والآليات، وبما يُمثل بيئة سياسية جديدة يُمكن أن تتأثر بها ممارسات الفساد الحكومي، فعلى المستوى النظري تُمثل عملية التحول الديمقراطي تعزيزاً لمستوى الحريات والفصل بين السلطات وسيادة القانون والتعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة، وهي كلها قيم وآليات سياسية تُساهم في السيطرة على ممارسات الفساد وضبطها، وبذلك تتمحور مشكلة الدراسة حول السؤال المركزي التالي: ما هو تأثير عملية التحول الديمقراطي في الحالة التونسية على مستويات الفساد الحكومي فيها؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة مدى تأثير التحول الديمقراطي على مستويات الفساد الحكومي في الحالة التونسية، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على واقع التحول الديمقراطي في تونس ومدى التغيير الذي شهدته مؤثراته قبل وبعد الثورة.
- معرفة واقع الفساد الحكومي في تونس ومدى تأثيره بظروف الثورة التونسية وما بعدها.
- معرفة طبيعة العوامل المؤثرة في العلاقة بين التحول الديمقراطي والفساد الحكومي في الحالة التونسية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة على الصعيد النظري من كونها تسعى لاختبار تأثير ميكانيزمات التحول الديمقراطي على ضبط ممارسات الفساد الحكومي ومدى السيطرة عليها، مما يسد نقصاً واضحاً في المكتبة العربية حول الدراسات التي تُعالج هذا الجانب، وخاصة فيما يتعلق بالحالة التونسية كتجربة عربية فريدة في مجال التحول الديمقراطي. في ظل تزايد الاهتمام في ميدان دراسات النظم السياسية بموضوع مكافحة الفساد الحكومي والبحث في الآليات السياسية المناسبة للحد منه، أما على الصعيد العملي فيُمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة لتشخيص واقع الفساد الحكومي في الدول التي تمر بمراحل الانتقال وبما يؤدي إلى صنع سياسات لتعزيز التحول الديمقراطي ومكافحة الفساد، في إطار المساعي التي تُبذل في الدول العربية لتحقيق التنمية السياسية والإصلاح السياسي، وفي ظل بيئة دولية يزداد فيها الحديث عن الديمقراطية وضرورة تبني آليات وقيم الحكم الرشيد اللازمة لمكافحة الفساد ولخلق بيئة طاردة لممارساته، وبما يُساعد على تحقيق التنمية بكافة أشكالها.

فرضية الدراسة:

تفترض هذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (التحول الديمقراطي) والمتغير التابع (الفساد الحكومي) بالتطبيق على الحالة التونسية خلال الفترة (2006-2020)، وبالتالي تقوم الدراسة على فرضية مفادها أنه: "كلما ارتفعت مؤشرات التحول الديمقراطي وتعمقت في الحالة التونسية، كلما انخفضت مستويات الفساد الحكومي فيها".

حدود الدراسة:

-التحديد الزمني: تتمثل الفترة الزمنية للدراسة بالفترة (2006-2020) ويعود ذلك لكون الدراسة تُركز على الجانب الكمي بقياس العلاقة بين مؤشرات المتغير المستقل ومؤشرات المتغير التابع، حيث تعتمد على مؤشرات بيرتيلسمان للتحول الديمقراطي (Bertelsmann Index) لقياس واقع المتغير المستقل في الحالة التونسية، وهي مؤشرات بدأ العمل على دراستها وقياسها على المستوى العالمي ابتداء من عام 2006 وتتوفر البيانات حولها حتى عام 2020، وتُعتبر هذه الفترة كافية للحكم على طبيعة العلاقة الارتباطية بين متغيري الدراسة، كما أنها تُساعد على وصف واقع كل من متغيري الدراسة في الحالة التونسية قبل وبعد الثورة، ومدى انعكاس تغير هذا الواقع على العلاقة بين المتغيرين.

-التحديد المكاني: يتمثل التحديد المكاني للدراسة بدولة تونس باعتبار الدراسة تُصنّف على أنها دراسة حالة.

منهجية الدراسة:

-ستستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره يُركز على تحديد الوحدات الأساسية التي تتألف منها الظاهرة محل الدراسة، وجمع المعلومات الدقيقة عن هذه الظاهرة لتحقيق الفهم الصحيح لها، والسعي لاكتشاف الوسائل الملائمة للقياس الكمي لمختلف عناصر هذه الوحدات والظواهر، إضافة إلى فحص وتمحيص العوامل المختلفة المحيطة بها، كما يُفيد في اختيار المؤشرات، وفي التعريف الإجرائي للمفاهيم، وبالتالي بناء المقاييس، وتُمثل دراسة الحالة جزءاً من المنهج الوصفي (القصبي، 2007)، وبذلك سيُساعد هذا المنهج على تحديد متغيرات الدراسة ووصف واقعها في الحالة التونسية، ودراسة مؤشرات التحول الديمقراطي والفساد الحكومي واتجاه تطور واقعها في تونس خلال فترة الدراسة، باعتبارها دراسة حالة ذات طابع كمي، وبما يُساعد على معرفة اتجاه وطبيعة تأثير مؤشرات التحول الديمقراطي على واقع الفساد الحكومي في تونس، وتحليل العوامل المختلفة المؤثرة في واقع المتغيرين وعلاقتهما معاً.

-كما ستستخدم هذه الدراسة منهج تحليل النظم والذي يُركز على مفهوم النظام باعتباره وحدة التحليل الأساسية، والذي بدوره يتكون من مجموعة من الوحدات الفرعية التي تتفاعل فيما بينها بصورة آلية لتصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل، ويعمل النظام وفقاً لهذا المنهج في عملية مستمرة تُركز على سلوك النظام وتفاعله مع البيئة من خلال المدخلات، وعملية التحويل، ثم المخرجات، وأخيراً التغذية الراجعة (المنوفي، 1987)، وسيتم توظيف هذا المنهج لتحليل تأثير بيئة النظام السياسي ومتغيراتها على مستويات الفساد الحكومي في تونس، باعتبار أن حالة التحول الديمقراطي تُمثل تغيراً في بيئة النظام السياسي ستنعكس على ممارسات الفساد من خلال آلياتها المختلفة، حيث أن الظروف والآليات التي تُوجدها مؤشرات التحول الديمقراطي في النظام السياسي التونسي والمتمثلة بـ (أهلية الدولة وقوتها، المشاركة السياسية، حكم القانون، استقرار المؤسسات الديمقراطية، التكامل الاجتماعي والسياسي) تُشكل بمجموعها مدخلات جديدة لها انعكاساتها التي تتطلب التكيف معها، والتي تتحدد بموجها مستويات الفساد الحكومي كمخرجات لتفاعلات وحدات النظام السياسي ونتاج عملية التحويل فيه، لتعود هذه المخرجات المتمثلة بمستويات الفساد الحكومي لتُشكل مدخلات مؤثرة في النظام السياسي في إطار التغذية الراجعة، على شكل مطالب بمكافحة الفساد، أو تأييد ناتج عن استجابة إيجابية من النظام السياسي.

مفاهيم الدراسة:

أولاً: التحول الديمقراطي

يُشير مفهوم "التحول" سياسياً إلى الفترة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر"، بمعنى أنه قد يكون بحل النظام الاستبدادي وتثبيت شكل من أشكال الديمقراطية، أو قد يتضمن العودة إلى شكل من أشكال الحكم الاستبدادي (Mainwaring, 1992)، فيما يُسمى بالارتداد السلطوي أو السلطوية الجديدة (هلال، 2019)، فالتحول بهذا المعنى يُشير إلى المرحلة المتوسطة التي تبدأ بحل النظام القديم وتنتهي بتأسيس نظام جديد (Guo, Stradiotto, 2014).

وفي هذا الإطار، يرى يان تيوريل (Jan Teorell) أنه يُمكن استيعاب مفهوم التحول بوصفه شكلاً من أشكال تغيير النظام، الذي إما أن يكون بالحركة من الديمقراطية نحو السلطوية فيما يُسميه بـ "نزع التحول الديمقراطي" (De-Democratization)، أو يكون تحولاً ديمقراطياً للدلالة على الحركة نحو الديمقراطية وعلى غياب حركة التقهقر عنها نحو الأوتوقراطية على حد سواء (تيوريل، 2019)، وتكتمل عملية التحول عندما تُحقق

الدولة شكلاً مستقراً من الحكم، سواء أكان حكماً ديمقراطياً أو حكماً استبدادياً (Wheaton, 2001).

وفقاً لذلك، فإن التحول الديمقراطي يُشير إلى العملية التي من خلالها يُصبح النظام السياسي ديمقراطياً (Kauffman, 2021)، حيث يُعرفه (Sujian Guo) بأنه عملية سياسية للحركة تهدف إلى إنشاء نظام سياسي ديمقراطي يبدأ إما من أعلى أو من أسفل أو مزيج من الاثنين معاً، ملتزماً بالديمقراطية، ويتسامح مع المعارضة، ويسمح بالمساومة والتسوية لحل النزاعات الاجتماعية والانخراط في التحول الأساسي للبنية السياسية (Guo, 1998).

كما تُعرف الأمم المتحدة التحول الديمقراطي باعتباره عملية تؤدي إلى مجتمع أكثر انفتاحاً وتشاركية وأقل سلطوية (United Nations, 1996)، ويرى صمويل هنتنغتون (Samuel Huntington) أن التحول الديمقراطي يشتمل في أبسط مستوياته على إزالة نظام شمولي وإقامة نظام ديمقراطي ثم ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي (هنتنغتون، 1993)، أي أن عملية التحول الديمقراطي تتضمن مرحلتين انتقالتين الأولى تكون بزوال الاستبداد والانتقال إلى الديمقراطية، والثانية بالانتقال إلى الديمقراطية الراسخة (Mainwaring, 1992)، ويتجاوز التحول الديمقراطي حدود التحول الليبرالي إلى تحقيق إصلاحات سياسية تتضمن صياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي (دخيل، 2016).

ثانياً: مفهوم الفساد الحكومي

تُعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب شخصية (Transparency International, 2021)، وهذا التعريف بتعبيره البسيط يُعتبر شاملاً إذ ينطوي على العديد من العناصر الأساسية فهو ينطبق على القطاعات الثلاثة (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، حيث أن إساءة استخدام السلطة يُمكن أن تكون في أي من هذه القطاعات الثلاثة، ومن ناحية أخرى فإنه يُشير إلى الاستخدام النظامي والفردى، بمعنى أن ممارسات الفساد قد تكون على المستوى الفردي أو على مستوى مؤسسي منظم، إضافة إلى أنه يُغطي كلاً من المكاسب المالية وغير المالية، فلا تقتصر ممارسات الفساد على الجوانب المالية فقط (سوليفان، 2008).

ووفقاً لذلك، فإن الفساد الحكومي يتعلق بإساءة استخدام السلطة في القطاع العام ولا يشمل إساءة استخدام السلطة في القطاع الخاص، بحيث يتعلق بتقديم الوكلاء (الموظفين الحكوميين) لمصالحهم على مصالح الموكلين (المواطنين)، أو الإخلال بمعايير النزاهة والأمانة والاستقامة (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2014)، ويتوافق ذلك مع تعريف البنك الدولي للفساد الحكومي باعتباره "إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة"، فإساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة يُمكن أن تكون عندما يقبل المسؤول الرسمي رشوة أو يبيزها، كما يُمكن أن يكون ذلك حتى في حالة عدم حدوث رشوة، من خلال المحسوبية والمحاباة، أو سرقة أموال الدولة، أو تحويل عائدات الدولة لمكاسب خاصة (The World Bank, 1997).

وتُحدد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 الموظف العمومي الذي يقترف ممارسات الفساد الحكومي بأنه أي شخص يشغل منصباً تشريعياً أو تنفيذياً أو إدارياً أو قضائياً، سواء أكان معيّناً أم منتخباً، دائماً أم مؤقتاً، مدفوع الأجر أم غير مدفوع الأجر، بصرف النظر عن أقدمية ذلك الشخص (الأمم المتحدة، 2003)، وتشمل ممارسات الفساد الحكومي العديد من الأشكال مثل الرشوة، الاختلاس، استغلال النفوذ، الابتزاز، هدر المال العام، الغش والتلاعب بالعقود والصفقات العامة وتفويتها مقابل نِسب وامتيازات معينة، تسريب المعلومات، المحسوبية، والمزاجية في التعامل مع القوانين والقرارات الإدارية (يلوح، 2013)، يُضاف إلى ذلك أشكال الفساد المرتبطة بمحاباة الأقارب والمعارف والزبائنية (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2014).

وبشكل عام، يُقسم الفساد الحكومي إلى نوعين: فساد صغير وفساد كبير، حيث يرتبط الفساد الصغير بممارسات الفساد المتفشية في أوساط الموظفين الصغار والمتوسطين، أما الفساد الكبير فيكون على مستوى الصفقات الكبرى والمشاريع القومية (يلوح، 2013)، وتُميز (Amundsen) بين أنواع الفساد الحكومي باعتبار الفساد الصغير يُمثل الفساد الإداري المرتبط بفساد الإدارة العامة في نهاية مرحلة تنفيذ السياسات، أما الفساد الكبير فيُمثل الفساد السياسي الذي يشمل صنّاع القرار السياسي في المستويات العليا للنظام السياسي (Amundsen, 1999)، ومن بين الأشكال المألوفة للفساد السياسي شراء الأصوات، وتزوير الانتخابات، والقيام بحملات سياسية وتمويل الأحزاب بصورة غير قانونية وغير نزيهة، وسوء استخدام الممتلكات العامة في العملية السياسية (محمد، 2013).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري

أ- المقاربات النظرية المُفسرة للتحول الديمقراطي

أصبح التحول الديمقراطي موضوعاً مركزياً على أجندة السياسة العالمية خاصة منذ العقد الأخير من القرن الماضي في ظل انتهاء الحرب الباردة، وتأثير العولمة والثورة الديمقراطية في معظم دول العالم، وانتشار الارهاب والتطرف بأشكاله المختلفة (بني سلامة، 2007)، ومع نهايات القرن

العشرين كان العالم الحديث قد شهد ثلاث موجات من التحول الديمقراطي، تمثلت الموجة الطويلة الأولى بالفترة (1828-1926)، تلتها موجة قصيرة ثانية من التحول الديمقراطي في الفترة (1943-1962) ثم الموجة الثالثة التي انطلقت منذ منتصف سبعينات القرن العشرين وامتدت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات (هنتجتون، 1993)، وليُنظر فيما بعد لما أُصطلح على تسميته بـ "الثورات الملونة" (تيوريل، 2019) ثم لاحقاً ثورات الربيع العربي باعتبارها تمثل موجة جديدة من التحول الديمقراطي وبالذات ما ارتبط بتطورات الحالة التونسية (Dunay, 2017)، وفي إطار محاولات تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي تبرز ثلاث مقاربات نظرية، كما يلي:

- **المدخل التحديتي:** والذي يرى أنصاره أن هناك شروطاً وعوامل مسبقة وبيئة اجتماعية واقتصادية لتحقيق التحول الديمقراطي (هلال، 2019) أبرزها التصنيع ومستويات تعليم متعاضمة ودخل قومي متزايد، ونشر متواصل لتقنيات الاتصال، فالتحول الديمقراطي بموجب هذه الرؤية يحتاج المرور بضرورة تحديث مجتمعي أشمل (تيوريل، 2019).

- **المدخل الانتقالي:** والذي يرى أنصاره أن دراسة التحول الديمقراطي يجب أن تتمحور حول آلياته وليست على الشروط المسبقة لتحقيق الديمقراطية، ويستخدم هذا المدخل منهجاً تاريخياً تطورياً للوصول إلى النظام الديمقراطي في أربع مراحل هي مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية، مرحلة الإعداد، مرحلة الاختيار واتخاذ القرار، ومرحلة التعود، ويؤكد هذا المدخل على أهمية النُخب السياسية وتفضيلاتها والتفاوض بينها باعتبارها العامل الأكثر أهمية في ترجيح مسار الانتقال إلى الديمقراطية (البوشي، 2019).

- **المدخل البنوي:** والذي يرى أنصاره أن الانتقال إلى الديمقراطية يعود إلى حدوث تغييرات عميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية وظهور طبقات جديدة وتحول العلاقات بين الطبقات القديمة، فعلى الرغم من أهمية اختيارات النُخب وتفضيلاتها إلا أن ذلك يحتاج إلى سياق اجتماعي يفرض قيوداً وفرصاً يُحدد بناء القوة وتوزيع الموارد ونظام القيم (هلال، 2019).

وبشكل عام يختلف نمط التحول الديمقراطي من دولة إلى أخرى، ويرتبط ذلك بالأشكال والإجراءات التي اتخذها التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، حيث يُمكن أن يتخذ هذا التحول أحد الأشكال التالية:

- **التحول من أعلى:** وفيه يحدث التحول الديمقراطي من خلال سياسات النظام السلطوي وإتباع سياسات إصلاحية تدريجية من داخله، حيث يزداد تأثير نخبة إصلاحية من داخل النظام تُدرك أن النظام القائم لا يُمكن أن يستمر من دون تغيير، وأن التغيير هو الثمن الأقل تكلفة لضمان استمراره، ومن الأمثلة على ذلك حالة إسبانيا بعد وفاة الرئيس فرانسيסקو فرانكو عام 1975 (هلال، 2019)، وفي هذا النمط يُنفذ قادة النظام السلطوي إصلاحات ديمقراطية لأنهم أصبحوا مقتنعين بأن الإصلاحات ضرورية لبقاء النظام (Kaufmann, 2021).

- **التحول من أسفل:** في هذا النمط تُطور المجموعات الاجتماعية حركة شعبية واسعة النطاق من أجل التغيير، مما يُضعف النظام السلطوي من خلال الاحتجاجات الجماهيرية ويُجبر النظام في النهاية على التخلي عن السلطة، وغالباً ما تؤدي هذه التحولات إلى قطيعة جذرية مع النظام القديم (Kaufmann, 2021)، وتُمثل الحالة التونسية مثالاً بارزاً على هذا النمط في إطار ثورات الربيع العربي.

- **التحول بالتفاوض بين نخب الحكم والمعارضة:** في هذا النمط من التحول يتفاوض الأعضاء المعتدلون في نظام سلطوي ضعيف حول شروط التحول الديمقراطي مع القادة المعتدلين في حركة مؤيدة للديمقراطية من نخب المعارضة، وتميل هذه التحولات إلى الحدوث بسرعة نسبية، وتؤدي إلى ترتيبات تقاسم السلطة بما يسمح للنخب القديمة بالاحتفاظ بقدر من أدوارها ضمن إطار النظام الديمقراطي (Kaufmann, 2021)، ومن الأمثلة على ذلك تجارب بعض دول شرق أوروبا مثل تجربة بولندا وتشيكوسلوفاكيا (الوحيشي، 2015).

- **التحول بالتدخل الخارجي/الأجنبي:** وفيه يأتي التحول نتيجة لتدخلات وضغوطات من أطراف أجنبية، أي بفعل عوامل خارجية مؤثرة وأحياناً حاسمة وخاصة بعد الهزيمة في الحروب (العالم، 2017)، فأحياناً قد يكون هذا النمط من خلال التدخل العسكري المباشر في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير أو عدم بروز جناح إصلاحي داخله، وعجز قوى المعارضة عن تحديه وإطاحته بسبب ضعفها الناتج عن سياساته القمعية، فيما يُمكن تسميته بنمط الفرض بالقوة من الخارج (إبراهيم، 2013)، ومن الأمثلة على ذلك حالة ألمانيا وإيطاليا واليابان في أعقاب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية (هلال، 2019).

ب- المقاربات النظرية المُفسرة للفساد الحكومي:

هناك العديد من المحاولات النظرية التي سعت لوضع أطر فكرية بهدف تحليل أسباب ظاهرة الفساد الحكومي وتشخيصها، ويُمكن تصنيف هذه المحاولات كما يلي:

- **المنظور الأخلاقي:** الذي يُفسر ممارسات الفساد باعتبارها تصرفات فردية تتنافى مع المبادئ الأخلاقية التي من المفترض أن تُوجه التزاماتهم الرسمية، فالفساد هو انتهاك للقواعد الأخلاقية التي تُنظم تسيير الواجبات الرسمية، وتنظيم السلوك الرسمي (Iyanda, 2012).

- **نظرية التحديث:** والتي ترى أن أسباب الفساد تتعلق بالتنمية الاقتصادية والسياسية المرتبطة بعملية التحديث، أي أنها نتيجة لمرحلة معينة

من مراحل تطور المجتمعات، والتي ينتج عنها توليد لحالة من عدم المساواة وعدم الاستقرار السياسي وبالتالي الفساد الحكومي، حيث ممارسات الفساد الحكومي هي إحدى النتائج غير الصحية لتطعيم العمليات والهيكل السياسية الحديثة على الهياكل السياسية والاجتماعية الأصلية التي تعمل على أساس القيم والالتزامات للمجتمعات التقليدية، وهي القيم والالتزامات المرتبطة بالأبوية والزبائنية والمحسوبية في تلك المجتمعات (Lyanda, 2012)، وبذلك فإن الفساد سيستمر إلى أن يتم التجاوز عن كل التقاليد والقيم المسببة له واستبدالها بقيم عصرية مستمدة من المجتمعات الغربية الحديثة (Harrison, 1999).

-**المنظور الاقتصادي:** وفقاً لهذا المنظور فإن تحسن أداء المؤشرات الاقتصادية ينعكس إيجاباً على واقع ممارسات الفساد الحكومي في الدولة، فالنمو الاقتصادي وارتفاع متوسط دخل الفرد سيؤدي إلى تخفيض مستويات الفقر وارتفاع مستويات الرواتب، وبالتالي احتمالات أقل للجوء إلى الرشوة من قبل الموظفين الحكوميين (بن خدة، عيشاوي، 2017).

-**المنظور السياسي:** ويتركز على طبيعة النظام السياسي وأهمية الديمقراطية بقيمها وآلياتها المختلفة في مكافحة الفساد وكشف ممارساته والتقليل من احتمالات اقترافها، كما يركز المنظور السياسي على أهمية وجود إرادة سياسية حقيقية لضبط ممارسات الفساد في الدولة، وأهمية الشفافية والرقابة السياسية وارتفاع مستويات المشاركة في عملية صنع القرار كعوامل تمنع وجود ممارسات فساد (محمد، 2013).

-**المنظور الاجتماعي:** ويتركز على الجوانب الثقافية والأنماط الاجتماعية في الدولة كدافع أساسي لممارسات الفساد الحكومي، كما يركز هذا المنظور على الاختلافات في التقاليد الثقافية والأعراف الاجتماعية والقيم الداخلية التي تشكل تفضيلات الأفراد الأخلاقية ومدى تأثيرها على ارتكاب ممارسات فساد، وبهذا المعنى، فإن ممارسات الفساد الحكومي تقل وتراجع عندما يكون ما يتم نقله اجتماعياً عبر عملية التنشئة الاجتماعية والقيم الاجتماعية المطبقة متسقاً مع القواعد والإجراءات المدعومة من الدولة، وبالتالي تزيد الممارسات عندما يغيب هذا الاتساق (Vannucci, 2015).

ج- العلاقة النظرية بين التحول الديمقراطي والفساد الحكومي:

يتميز النظام الديمقراطي على المستوى النظري بقيم وآليات مؤسسية قادرة على السيطرة على ممارسات الفساد وكبحها وبالتالي منع انتشارها، وبحيث يكون الضبط على التصرف بطريقة فاسدة مرتفعاً، وارتباطاً بذلك، تتميز الأنظمة الديمقراطية بانتشار السلطة وليس تركزها، كما تتميز بفصل السلطات وسيادة مبدأ التدقيق والموازنة بين الفروع التنفيذية للحكومة والبرلمان المنتخب والقضاء المستقل، كما يستند النظام الديمقراطي على مبدأ التداول السلمي على السلطة من خلال انتخابات مفتوحة للجهات الفاعلة والتنافس الحري بين الأحزاب والقوى السياسية، وبما يمثل تهديداً للنخب السياسية الفاسدة، على عكس النظام السلطوي الذي يتميز باحتكار السلطة بأيدي نخبة صغيرة، مع وجود قيود قليلة أو أحياناً معدومة لمنع هذه النخبة من استغلال السلطة لتحقيق مصالحها (Saha, Campbell, 2007).

وتلعب الانتخابات والتعددية السياسية والحزبية المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي دوراً مهماً في التأثير على ممارسات الفساد الحكومي من خلال تمكين الناخبين من معاقبة السياسيين الفاسدين في الانتخابات المقبلة (Mondo, 2014)، ومن خلال ما تُمارسه الأحزاب السياسية من دور الرقابة السياسية على الحكومة للحيلولة دون فسادها، بحيث يكون من مصلحة أحزاب المعارضة فضح أعمال من يتولون السلطة لزيادة فرصهم في تولي الحكم (الشطي، 2004).

ويمكن لعملية التحول الديمقراطي أن تُضعف من احتمالات اقتراف ممارسات فساد من خلال تعزيزها لمستويات الحريات المدنية والسياسية وتعزيزها لقوة السلطة القضائية المستقلة، مما يُعظم من فعالية حملات مكافحة الفساد، فحماية حرية التعبير تغذي الصحافة الاستقصائية المحترفة التي تفضح ممارسات الفساد وتردع مقترفيها (Sung, 2004)، ومن ناحية أخرى، فإن عملية التحول الديمقراطي تُعزز الفصل القوي بين السلطات مما يُساهم في تقييد فرص إساءة استخدام السلطة من قبل الموظفين العموميين والسياسيين، بسبب وجود الضوابط والرقابة والتوازنات بين السلطات الثلاث (Mondo, 2014).

بالمقابل هناك من يرى أن الكثير من تجارب التحول الديمقراطي أثبتت وجود مستوى عالٍ من ممارسات الفساد خلالها، ومن ذلك ارتفاع مستويات الفساد في الدول التي تمر بمراحل انتقالية، فالتحول من نظام سلطوي إلى الديمقراطية أمر معقد، ولا يمكن للدولة السلطوية أن تصبح ديمقراطية ناضجة وراسخة قادرة على ضبط الفساد الحكومي بين عشية وضحاها، فعملية التحول الديمقراطي عملية بطيئة وضبط ممارسات الفساد يتطلب التعرض طويل الأمد لقيم وآليات النظام الديمقراطي (Saha, Campbell, 2007).

ووفقاً لذلك يرى (Bianca Vaz Mondo) أنه في المراحل الأولى من التحول الديمقراطي تكون الرقابة الانتخابية لا تزال ضعيفة وغير قادرة على ضمان المساءلة الفعالة بين الناخبين والسياسيين، كما أن التحكم من أعلى إلى أسفل الذي كانت تُمارسه الحكومات السلطوية على المجالات السياسية والاقتصادية تكون ما زالت قائمة ولم تنتهي وهو ما يحتاج وقتاً لتفكيكه، إضافة إلى أن المنافسة الانتخابية في هذه المراحل يشوبها حالات الفساد الانتخابي من خلال شراء الأصوات والمحسوبية والتمويل غير القانوني للأحزاب (Mondo, 2014).

وهو ما يتفق معه (Michael Rock) حيث يرى أن تأثير عملية التحول الديمقراطي على الفساد يعتمد على مدى سرعة الحكومات الديمقراطية الحديثة في بناء الثقة والمؤسسات وتعزيز المساءلة والشفافية، وليس فقط الاكتفاء بالجوانب الاجرائية للديمقراطية الانتخابية، ويعتمد ذلك على ديمومة الديمقراطية واستدامتها وفعالية الحكومة الديمقراطية ودرجة تجذرسيادة القانون مع ضرورة عدم اهمال العوامل الأخرى في التأثير على ممارسات الفساد الى جانب أهمية الديمقراطية، ومن ذلك انتشار التعليم ومحو الأمية، مستويات التنمية الاقتصادية، مستويات أجور الموظفين، متوسط دخل الفرد، مدى سيادة العلاقات الشخصية في التعاملات (Rock,2007).

ويتوافق ذلك مع رؤية (Hung-En Sung) حيث يرى أن تصاعد الفساد في الدول التي تتحول الى الديمقراطية هو نتاج بيئة متغيرة، وكذلك نتيجة للممارسات غير الليبرالية في ظل التكاليف الباهظة لتصاعد الحملات الانتخابية وجاذبية الأصول العامة والنفوذ وافتتاح جهاز الدولة لطموحات مجموعة النخبة الجديدة، وخاصة اذا ترافق التحول الديمقراطي مع اجراءات التحرير الاقتصادي وإعادة هيكلة الدولة وخصخصة الشركات المملوكة للدولة مع ضعف مستويات سيادة القانون (Sung,2004).

ثانياً: الدراسات السابقة

-دراسة (نوبوة، 2020) بعنوان "سياسات مكافحة الفساد في إطار العدالة الانتقالية في تونس" والتي ركزت على تحديد سبل التعامل مع ممارسات الفساد بعد الثورة التونسية وأنها تتمثل باتجاهين، أولها يتعلق بالعودة للماضي في محاولة للكشف عن حالات الفساد في النظام القديم ومحاسبة مقترفيها، والثاني يتمثل بضرورة النظر للمستقبل لمحاصرة الفساد عبر اصلاح مؤسسات الدولة، وناقشت الدراسة الدور الايجابي للمنظومة القانونية التي تم تشريعها بعد الثورة والبناء المؤسساتي الحديث في مكافحة الفساد، الا أن الدراسة وجدت أن هذه التدابير التقنية لن تكون فاعلة ما لم يُرافقها دفعاً قوياً باتجاه التنمية السياسية وتعزيز التحول الديمقراطي لما تحتويه الديمقراطية من آليات وقيم قادرة على الحد من الفساد كالحريات وتقسيم السلطة، وفسرت الدراسة ما يبدو أنه تفاقماً للفساد في تونس بأنه يرتبط بهامش الحرية الواسع في الحديث عن الفساد، مما أعطى انطباعاً بتزايد، اضافة الى مستويات الفساد العالية المرتبطة بالنظام السابق.

-وقد عالجت دراسة (Grewal,2019) التي جاءت بعنوان "الديمقراطية التونسية على مفترق طرق" أسباب نجاح عملية الانتقال الى الديمقراطية في تونس بالمقارنة مع غيرها من دول ثورات الربيع العربي، ومن ذلك التجانس السكاني والحياد السياسي للجيش ووجود مجتمع مدني قوي فيها، واعتبرت الدراسة أن عملية التحول الديمقراطي في تونس ما زالت هشة، وأن هناك تزايداً لمستويات خيبة الأمل الشعبية وذلك بسبب عجز عملية التحول الديمقراطي عن تحسين الواقع الاقتصادي في ظل تزايد توظيف المحاكم للاحقة المعارضين السياسيين، وناقشت الدراسة احتمالات تعرض التحول الديمقراطي في تونس لانتكاسة مع تعمق خيبة الأمل الشعبية وأن ذلك قد يكون عن طريق تدخل الجيش في مرحلة من المراحل أو عن طريق وصول شخصية سياسية قوية للسلطة تقوض من الديمقراطية عبر برنامج شعبي، وخُصّصت الدراسة إلى أن اضعاف هذه السيناريوهات يكون بتعزيز دور البرلمان ومستويات حرية التعبير وإجراء اصلاحات اقتصادية تنعكس على حياة المواطنين.

-أما دراسة (Stroetges,2018) بعنوان "في التهديد الثلاثي للديمقراطية التونسية: الفساد هو الأساس" فقد ركزت على التهديدات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في تونس والتي بدأت بعد الثورة عام 2010، حيث تُحدد الدراسة هذه التهديدات بثلاثة، هي انعدام الأمن والاقتدار الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والفساد المستمر، ووجدت الدراسة أن هذه التهديدات الثلاثة مترابطة وتعزز بعضها البعض، وأن الفساد هو الاشد ضرراً بينها، وبما يؤدي الى تقويض الثقة في النظام السياسي الجديد، وتربط الدراسة ممارسات الفساد المنتشرة بالبيروقراطية المتضخمة في الدولة التونسية والتكاليف التجارية العالية، وحاجة الخدمة المدنية للإصلاح وضرورة انشاء نظام تحصيل ضريبي فعال، كما ركزت الدراسة على أهمية الإرادة السياسية وتطبيق آليات الحكم الرشيد كوسائل لمكافحة الفساد وليس الاكتفاء فقط بتحسين وتفعيل المنظومة القانونية قبل أن يؤدي الفساد الى تقويض حكم القانون والتأثير سلباً على عملية التحول الديمقراطي.

-وتناولت دراسة (Gallien,Hammami,2017) بعنوان "الفساد والإصلاح في تونس: مخاطر التهديد النخبوي" أسباب انتشار الفساد في تونس فحددها بوجود مواجهة بين النُخب الاقتصادية التقليدية والنُخب الناشئة حديثاً والتي يُغذيها اقتصاد التهريب الكبير، اضافة الى تردي الأوضاع الاقتصادية لكثير من الفئات الاجتماعية التي لا تستطيع انتظار الاصلاحات طويلة المدى، وناقشت الدراسة أهمية سن قانون مصالحة اقتصادية ومالية واسع النطاق تستفيد منه فئة المسؤولين المتورطة في الجرائم المالية والجرائم عبر الحدود، وخُصّصت الدراسة إلى أن البُعد القانوني في مكافحة الفساد يبدو أمراً ليس كافياً، وأن مخاطر فقدان الثقة بالنظام الجديد ستزداد في حالة عدم الانخراط بعملية اصلاح اقتصادي وعدم تعميق الديمقراطية في العملية السياسية.

-أما دراسة (بني سلامة، 2009) بعنوان "التحول الديمقراطي في سلطنة عُمان: الواقع والتحديات وآفاق المستقبل" فقد هدفت إلى القاء الضوء على واقع التجربة الديمقراطية في سلطنة عُمان وتطور عملية التحول الديمقراطي فيها في ظل تبني الخيار الديمقراطي أسلوباً في الحكم أكثر

منه تكتيكاً لمواجهة المشكلات وخاصة ذات الطابع الاقتصادي، ورَكَزَت الدراسة على أهمية دور الأحزاب السياسية والثقافة الديمقراطية في تسريع عملية التحول الديمقراطي، وسلطت الدراسة الضوء على مجموعة من التحديات التي تبطئ عملية التحول الديمقراطي، وخلصت إلى أن التجربة العُمانية في التحول الديمقراطي رائدة وقابلة لمزيد من التطور والتقدم.

و يُلاحظ بشكل عام، أن هناك نقصاً في الدراسات التي تُعالج تأثير عملية التحول الديمقراطي على ممارسات الفساد في تونس، فالدراسات السابقة في معظمها تُركز على دراسة أحد المتغيرين في الحالة التونسية، دون اهتمامها بالربط بين المتغيرين، ويكتفي بعضها بمعالجة التأثير بين المتغيرين بشكل غير مباشر من ناحية، وبأسلوب نظري من ناحية أخرى، دون اللجوء إلى أسلوب التحليل الكمي عبر قياس علاقات الارتباط بين مؤشرات المتغيرين، وهو ما يُميز هذه الدراسة التي تُركز على معالجة العلاقة بين التحول الديمقراطي والفساد الحكومي من خلال القياس الكمي لتأثير مؤشرات المتغير المستقل على مؤشرات المتغير التابع، كما تتميز هذه الدراسة بأنها تُسلط الضوء على واقع مؤشرات كل من المتغيرين المستقل والتابع في الحالة التونسية خلال فترة زمنية ممتدة تسمح بإدراك التطور الذي شهدته مؤشرات المتغيرين قبل الثورة التونسية وبعدها وانعكاس ذلك على علاقة التأثير بينهما.

المبحث الأول: واقع مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس

ستعتمد الدراسة على مؤشرات بيرتلسمان للتحول الديمقراطي (Bertelsmann Index) والتي تدرس واقع التحول الديمقراطي في (137) دولة على مستوى العالم في الفترة (2006-2020) من خلال (5) مؤشرات رئيسية تضم في مجموعها (18) مؤشراً فرعياً يتم قياسها كل عامين وعلى مقياس من (1-10) حيث (1) هي القيمة الأقل و(10) هي القيمة الأعلى، كما هو موضح في الجدول رقم (1)، ولا تُركز هذه المؤشرات على الديمقراطية الانتخابية بوجود انتخابات حرة أو الحقوق المدنية والسياسية فقط، بل تتجاوز ذلك لتشمل واقع أهلية الدولة وقوتها والقبول والتمثيل والثقافة السياسية للنظام السياسي، وتشمل مؤشرات بيرتلسمان للتحول الديمقراطي المؤشرات الرئيسية والفرعية التالية (BTI Transformation Index, 2021):

- 1- أهلية الدولة وقوتها: ويشمل (قوة الدولة في السيطرة على إقليمها، هوية الدولة، عدم تدخل العقائد الدينية في شؤون الحكم، الإدارة الأساسية وقدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية).
 - 2- المشاركة السياسية: ويشمل (انتخابات حرة ونزيهة، فعالية السلطة في الحكم، حقوق التجمع والتنظيم، حرية التعبير).
 - 3- حكم القانون: ويشمل (فصل السلطات، استقلالية السلطة القضائية، الملاحقة القضائية لتجاوزات المنصب، الحقوق المدنية).
 - 4- استقرار المؤسسات الديمقراطية: ويشمل (أداء المؤسسات الديمقراطية، التزام المؤسسات الديمقراطية).
 - 5- التكامل الاجتماعي والسياسي: ويشمل (النظام الحزبي، جماعات المصالح، التوافق على الديمقراطية، رأس المال الاجتماعي).
- وبالتطبيق على الحالة التونسية فقد صنف (Bertelsmann Index) تونس طيلة الفترة (2006-2012) باعتبارها سلطوية مشددة (Hard-Line Autocracy) لتتقدم عام 2014 وتُصنف باعتبارها ديمقراطية معيبة بدرجة عالية (Highly defective democracy)، ثم شهدت تقدماً آخر ابتداءً من عام 2016 فأصبحت تُصنف باعتبارها ديمقراطية معيبة (Defective democracy) وبقيت تُصنف بذات التصنيف حتى عام 2020 (BTI Transformation Index, 2021).

ويُلاحظ من بيانات الجدول رقم (1) أن هناك تغيراً إيجابياً واضحاً في واقع مؤشرات التحول الديمقراطي في الحالة التونسية بعد الثورة حيث ارتفع المعدل العام لكل المؤشرات من (3.9) قبل الثورة أي في الفترة (2006-2010) ولُصِّح (5.9) بعد الثورة في الفترة (2011-2020)، وشهد (17) مؤشراً تقدماً واضحاً بنسبة (73.9%) من مجموع المؤشرات، مما يُشير إلى التقدم في مسار التحول الديمقراطي في تونس، يُلاحظ أنه من بين (5) مؤشرات رئيسية للتحول الديمقراطي تقدمت (4) منها بشكل واضح مع مؤشرات الفرعية، حيث شهدت قيم (13) مؤشراً فرعياً ارتفاعاً ملحوظاً من أصل (18) مؤشر فرعي للتحول الديمقراطي.

الجدول رقم (1)

مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس خلال فترة الدراسة (2006-2020)

المؤشر/السنة	2006	2008	2010	معدل المؤشر قبل الثورة	2012	2014	2016	2018	2020	معدل المؤشر بعد الثورة
1- أهلية الدولة وقوتها	9	9.3	8	8.8	7.8	7.3	7.5	7.5	7.8	7.6
قوة الدولة في السيطرة على إقليمها	10	10	8	9.3	8	7	7	7	8	7.4

المؤشر/السنة	2006	2008	2010	معدل المؤشر قبل الثورة	2012	2014	2016	2018	2020	معدل المؤشر بعد الثورة
هوية الدولة/القبول	10	10	9	9.7	9	9	9	9	9	9
عدم تدخل العقائد الدينية في شؤون الحكم	8	9	8	8.3	7	6	7	7	7	6.8
الادارة الأساسية	8	8	7	7.7	7	7	7	7	7	7
2-المشاركة السياسية	2	2	2.5	2.2	3	7.3	7.5	7.5	7.5	6.6
الانتخابات الحرة والنزيهة	2	2	3	2.3	3	8	9	9	9	7.6
فعالية السلطة	2	2	2	2	2	8	8	8	8	6.8
حقوق التجمع والتنظيم	3	3	3	3	4	7	7	7	7	6.4
حرية التعبير	1	1	2	1.3	3	6	6	6	6	5.4
3-حكم القانون	3.5	3.5	3.8	3.6	3.5	5	5.5	5.8	5.5	5.1
فصل السلطات	2	2	3	2.3	3	6	7	7	6	5.8
استقلالية السلطة القضائية	4	4	4	4	4	5	6	6	6	5.8
الملاحقة القضائية لتجاوزات المنصب	4	4	4	4	3	4	4	4	4	3.8
الحقوق المدنية	4	4	4	4	4	5	6	6	6	5.2
4-استقرار المؤسسات الديمقراطية	1	2	2	1.7	2	4.5	5.5	6	6.5	4.9
اداء المؤسسات الديمقراطية	1	2	2	1.7	2	4	5	5	6	4.4
التزام المؤسسات الديمقراطية	1	2	2	1.7	2	5	6	7	7	5.4
5-التكامل الاجتماعي والسياسي	3.7	3	2.7	3.1	3	5	5.5	5.8	5.5	5
النظام الحزبي	3	2	2	2.3	2	4	5	5	5	4.2
جماعات المصالح	4	4	3	3.7	3	6	7	7	7	6
التوافق على الديمقراطية	0	0	0	0	0	5	5	6	5	4.2
رأس المال الاجتماعي	4	3	3	3.3	4	5	5	5	5	4.8
المعدل العام لكل المؤشرات في السنة	3.9	4	3.8	3.9	3.9	5.9	6.4	6.6	6.6	5.9

المصدر: الجدول من عمل الباحث بناءً على بيانات (Bertelsmann Index) (BTI Transformation Index,2021).

وعلى مستوى المؤشرات الرئيسية، وكما هو موضح في الجدول رقم (1) فإن المؤشر الرئيسي الوحيد الذي شهد انخفاضاً مع كل مؤشرات الفرعية بعد الثورة هو مؤشر أهلية الدولة وقوتها، أما مؤشر المشاركة السياسية فقد ارتفع من (2.2) ما قبل الثورة إلى (6.6) ما بعد الثورة أي زيادة تُساوي (3) أضعاف وشهدت كل مؤشرات الفرعية ارتفاعاً كبيراً بقيمها، كما ارتفع مؤشر حكم القانون من (3.6) إلى (5.1) ويشمل ذلك كل مؤشرات الفرعية باستثناء مؤشر الملاحقة القضائية، وقد شهد مؤشر استقرار المؤسسات الديمقراطية تقدماً كبيراً أيضاً حيث ارتفع معدله من (1.7) قبل الثورة إلى (4.9) بعد الثورة أي بزيادة تقارب الثلاثة أضعاف، وهو ما ينطبق على كل مؤشرات الفرعية، أما مؤشر التكامل الاجتماعي والسياسي فقد ارتفع معدله من (3.1) قبل الثورة إلى (5) بعد الثورة، وقد شهدت كل مؤشرات الفرعية ارتفاعاً واضحاً في فترة ما بعد الثورة التونسية، وسيتم تحليل واقع هذه المؤشرات في الحالة التونسية في مرحلتين تمثل الأولى ما قبل الثورة والثانية ما بعدها.

أولاً: مرحلة ما قبل الثورة التونسية (2006-2010)

تمثل هذه الفترة مرحلة ما قبل أحداث الربيع العربي وقبل بداية الاحتجاجات في تونس حتى انطلاق شرارة الثورة التونسية يوم 2010/12/17 بإشعال الشاب التونسي محمد البوعزيزي النار في نفسه احتجاجاً على بطالته ومصادرة الشرطة البلدية لعربة الخضار التي يقاتل منها (الجزيرة.نت، 2016).

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (1) انخفاض قيم المؤشرات الرئيسية والفرعية للتحوّل الديمقراطي خلال الفترة (2006-2010)، حيث يُلاحظ

تدني قيم معظم المؤشرات وخاصة المتعلقة بالمشاركة السياسية وحكم القانون واستقرار المؤسسات الديمقراطية والتكامل الاجتماعي والسياسي، فلم يزد تقييم هذه المؤشرات عن (4) درجات في أحسن حالاتها وكانت أقل من ذلك في أغلبها، مما يدل على ضعف واقعها في الحالة التونسية، ومما يُشير إلى وجود حكم سلطوي غير ديمقراطي بعيد كل البُعد عن ملامح النظام الديمقراطي، حيث صُنفت تونس باعتبارها (سلطوية مشددة) خلال هذه الفترة.

وقد جاءت قيم مؤشر أهلية الدولة وقوتها هي الأعلى بين كل المؤشرات الرئيسية خلال هذه الفترة وبمعدل (8.8) درجات تلاه مؤشر حكم القانون بمعدل (3.6) ثم مؤشر التكامل الاجتماعي والسياسي بمعدل (3.1) فمؤشر المشاركة السياسية بمعدل (2.2) وجاء أخيراً مؤشر استقرار المؤسسات الديمقراطية بمعدل (1.7).

كل ذلك يعني أن النظام السياسي التونسي قبل الثورة في نهايات عام 2010 كان يتميز بعدم وجود انتخابات حرة ونزيهة، وعدم وجود قادة منتخبين ديمقراطياً، وتقييد الحق في التجمع والحريات المدنية، وغياب حرية التعبير وممارسة سياسة القمع وتكليم الأفواه، وضعف فصل السلطات وعدم استقلالية السلطة القضائية، إضافة إلى ضعف المجتمع المدني الفاعل والمؤسسات الديمقراطية القوية، وعدم الاستقرار المؤسسي وضعف الأحزاب السياسية وجماعات المصالح.

ويمكن تحليل ذلك بأن هذه الفترة (2006-2010) تُعتبر امتداداً للواقع السياسي التونسي بلامحه السلطوية طيلة الفترة التي تلت الاستقلال عام 1956، فمنذ الاستقلال اتسم النظام السياسي التونسي بسيطرة نخبوية على المستوى الإداري والسياسي والاقتصادي نتج عنها نظام حكم سلطوي بوليسي يتميز بتركز كبير للسلطة وعدم الفصل بين السلطات وغياب المشاركة السياسية الفاعلة والحريات والتعددية السياسية والقضاء المستقل (ثابت، 2014).

ولعل من أهم المؤشرات على غياب الديمقراطية في تونس طيلة هذه الفترة أنه منذ الاستقلال في خمسينات القرن العشرين وحتى عام 2010 أي طيلة حوالي (6) عقود لم تشهد تونس سوى رئيسين هما "الحبيب بورقيبة" (1956-1987) و"زين العابدين بن علي" (1987-2010)، ولم يصل أي منهما للسلطة بالانتخاب، وهو ما تم ترسيخه في الدستور التونسي عام 1975 بإقراره لمبدأ الرئاسة مدى الحياة للرئيس بورقيبة وبالتالي إلغاء مبدأ التداول السلمي على السلطة (ليندة، مريم، 2018)، وإذا كان بورقيبة قد استبد بالحكم بناء على رمزيته وعلى فكرة معركة التنمية، فإن بن علي قد اعتمد على فكرة التخويف من الزحف الإسلامي الأمر الذي مكّنه من القضاء على أكبر حزب معارض وهو حزب النهضة وحظره آنذاك، واحتواء أغلب الأحزاب الأخرى وأهم مؤسسات المجتمع المدني (الحاج، 2015).

وقد تميز حكم بن علي بتأزم العلاقات مع قوى المعارضة وصدور أحكام بالسجن على المعارضين والتضييق على الحريات واعتماد أسلوب الملاحقات الأمنية التي طالت مختلف المؤسسات العامة، وشهدت حقوق الإنسان العديد من الانتهاكات بفعل سياسات الحكم، حيث سادت المحاكمات الجائرة والقيود المفروضة على جماعات حقوق الإنسان والاعتقالات والاعتداءات الخارجة عن القانون التي استهدفت الصحفيين الناقدين والقضاة المستقلين (BTI Tunisia, 2021)، وفي عام 2002 تم تعديل الدستور ليجيز تجديد ترشح الرئيس بعد أن كان تعديل عام 1988 قد منح الرئيس الحق بالترشح لثلاث دورات مدة كل منها (5) سنوات، مما مكّن بن علي من خوض الانتخابات الرئاسية عام 2004 و2009 والفوز بهما (شنين، 2017).

وعلى الرغم من ضعف كل المؤشرات في الحالة التونسية خلال الفترة (2006-2010) كما يوضح الجدول رقم (1) إلا أنه يُلاحظ ارتفاع قيم مؤشر أهلية الدولة وقوتها وقيم كل مؤشرات الفرعية، ويرتبط ذلك بالقبضة الأمنية القوية للحكم في تونس خلال هذه الفترة وسيطرته على كل مفاصل الدولة، حيث قام النظام ببناء مؤسسات أمنية واسعة النطاق، إضافة إلى استقرار النظام السياسي الناتج عن تمكنه من تحقيق نتائج اقتصادية إيجابية ساهمت في خلق طبقة متوسطة كبيرة كأساس اجتماعي للنظام السياسي، في ظل سعي النظام السياسي لتحقيق التنمية بهدف إضفاء الشرعية على ممارساته، مما يُفسر حالة الصمت حول قضايا الحرية والديمقراطية في تلك الفترة (شنين، 2017)، حيث استمد النظام الكثير من شرعيته من سياساته التحديثية والتقدم الذي أحدثه في مجال التنمية البشرية، وتعزيز التنمية الاقتصادية عبر الانفتاح التجاري وتعزيز الامكانيات التصديرية وزيادة القدرة التنافسية للشركات وتزايد تدفق العملات الأجنبية (BTI Tunisia, 2021).

كما تعود قوة مؤشرات أهلية الدولة وقوتها خلال هذه الفترة إلى القبول الكبير الذي تحظى به الدولة التونسية من مواطنيها باعتبارها دولة شرعية، حيث تبلغ نسبة التجانس الإثني في تونس (96%)، ويتواجد فيها أقلية الأمازيغ التي يبلغ عدد أفرادها نحو (500) ألف ولا يتحدث اللغة الأمازيغية سوى (2%) منهم (شقيز، 2019)، وعلى الصعيد الديني يتواجد في تونس أعداد بسيطة من المسيحيين حيث يبلغ عددهم نحو (5000) شخص، كما يتواجد فيها اليهود ويبلغ عددهم حوالي (1500) شخص (كواتريني، 2018).

وقد انصهرت هذه الأقليات واندمجت في المجتمع التونسي إلى حد بعيد نتيجة سياسات الدولة بعد الاستقلال والتي تعاملت مع التونسي كمواطن بغض النظر عن عرقه أو لونه أو عقيدته، وجعلت موضوع الأقليات من التابوهات التي لا يجوز اختراقها بهدف ادماج الشعب التونسي في

كتلة متجانسة (قمري، 2017).

ثانياً: مرحلة ما بعد الثورة التونسية (2011-2020)

جاءت الثورة التونسية نتيجة لمجموعة من العوامل الدافعة، ولعل أبرزها حالة الاقصاء والانغلاق السياسي التي فرضها النظام الحاكم في تونس لعقود من الزمن وسيطرة الحكم على كل مفاصل الدولة واحتكار عملية صنع القرار وتهميش المؤسسات الدستورية في ظل انهيار شرعية النظام مع عجزه على اشباع الحاجات المجتمعية وعن إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى رفضه السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية (ليندة، مريم، 2018).

وقد اتسمت السنوات التي سبقت الثورة بمزيج من معدلات البطالة المرتفعة وخاصة بين الشباب المتعلمين والفجوة التنموية بين المناطق والأقاليم الجغرافية، وتآكل دولة الرفاهية والفساد الصارخ على جميع المستويات في إدارة الدولة (BTI Tunisia, 2021)، حيث كانت البطالة قد ارتفعت لتصل إلى (13.3%) عام 2009 و(30%) لدى الأفراد من فئة (20-24) سنة، و(25%) لدى خريجي الجامعات (ليندة، مريم، 2018). وقد واجهت الثورة التونسية مجموعة من التحديات في أعقاب شغور منصب الرئيس عام 2011 حيث اتسمت تلك المرحلة بالارتباك والتردد وتساعد الخلافات بين الفرقاء السياسيين في ظل حالة من الفراغ الدستوري، كما شهدت في بداياتها مرحلة تجاذب واضحة بين نظام قديم يسعى للبقاء وبين نظام جديد يتشكل من رحم ثورة شابة، واستمرت المظاهرات الاحتجاجية للحث على استكمال الثورة، كما اتسمت المرحلة الأولى بتشتيت القرار السياسي بين العديد من الجهات المؤسسية، وهي الحكومات المؤقتة والمؤسسة العسكرية ومسؤولي وقادة الأجهزة الأمنية (أبو حشيش، 2014).

ولعل هذا ما يُفسر استمرار تصنيف الحالة السياسية في تونس باعتبارها (سلطوية مشددة) حتى عام 2012 حيث يتضح من الجدول رقم (1) أن قيم المؤشرات الرئيسية والفرعية ما زالت منخفضة كما كانت عليه في مرحلة ما قبل الثورة، وخلال هذه الفترة تم تأسيس المجلس الوطني التأسيسي بانتخابات أجريت عام 2011، وهي أول انتخابات بعد الاطاحة بنظام زين العابدين بن علي، وانتهت مهام المجلس عام 2014 بعد أن أوكلت له مهمة وضع دستور جديد تمت المصادقة عليه عام 2014 إضافة إلى مهمة انتخاب رئيس جديد والقيام بمهام التشريع (الجزيرة نت، 2017).

ويُلاحظ أن قيم معظم المؤشرات تحسنت في السنوات التالية مع بدء الإصلاحات السياسية، باستثناء مؤشرات أهلية الدولة وقوتها حيث يُلاحظ تراجع قيم مؤشرات بشكل عام، أما بقية المؤشرات الرئيسية والفرعية فقد بدأت تشهد تحسناً ابتداءً من عام 2014، وبذلك أصبحت تونس تُصنف باعتبارها (ديمقراطية معيبة بدرجة عالية)، بعد أن كانت تُصنف باعتبارها (سلطوية مشددة) قبل ذلك، ولتصبح مع استمرار الإصلاحات السياسية تُصنف ابتداءً من عام 2016 وحتى الآن باعتبارها (ديمقراطية معيبة)، مما يدل على تقدم واضح في عملية التحول الديمقراطي، ويعود سبب بداية التغير الإيجابي منذ عام 2014 إلى أنه العام الذي تمت فيه المصادقة على الدستور الجديد وإجراء أول انتخابات تشريعية بعد الثورة عام 2014 ومعها انتخابات رئاسية ثم أجريت عام 2018 أول انتخابات بلدية بعد الثورة، ثم الانتخابات التشريعية والرئاسية عام 2019، وقد كان كل هذا المسار الانتخابي تحت إشراف وتنظيم ومراقبة "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" التي أنشئت عام 2011 لتحظى بالاستقلال السياسي، مما عكس وجود انتخابات حرة ونزيهة، ورسخ ثقافة انتخابية جديدة تُفرز قادة ديمقراطيين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019).

وبالمقارنة بين واقع مؤشرات التحول الديمقراطي في فترة ما بعد الثورة فقد جاء مؤشر أهلية الدولة وقوتها أولاً وبمعدل عام (7.6) ثم مؤشر المشاركة السياسية بمعدل (6.6) ثم تلاه مؤشر حكم القانون (5.1) فمؤشر التكامل بمعدل (5) وأخيراً مؤشر استقرار المؤسسات الديمقراطية وبمعدل (4.9)، وفيما يلي تحليلاً لواقع التغير في مؤشرات التحول الديمقراطي بعد الثورة:

1- مؤشر أهلية الدولة وقوتها: على الرغم من أن المعدل العام لهذا المؤشر هو الأعلى بالمقارنة مع بقية المؤشرات وبدرجة (7.6) إلا أنه يُعتبر المؤشر الوحيد الذي شهد تراجعاً في فترة ما بعد الثورة وعلى العكس من المؤشرات الأخرى التي شهدت جميعها تقدماً ملحوظاً، ويعود ذلك إلى

لسببين رئيسيين:

أ- التراجع في المجالين الاقتصادي والتنموي كنتيجة طبيعية للأزمات التي واجهتها الثورة التونسية حيث ما زال التحدي الأكبر لعملية التحول الديمقراطي في تونس يتمثل في تلبية طموحات الشعب التونسي بتحسين الواقع الاقتصادي وتخفيض مستويات الفقر والبطالة، فقد أظهر استطلاع للرأي العام أجري بعد (10) سنوات من الثورة التونسية أن نصف التونسيين يعتبرون وضعهم الآن أسوأ مما كان قبل الثورة نتيجة لركود النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، فبينما كانت نسبة البطالة عام (2010) (13%) ارتفعت لتصبح (16.2%) عام (2020) و(35.7%) بين فئة الشباب مع عجز في الموازنة يُقدر بـ (13.4%) ودين عام يُساوي حوالي (90%) من الناتج المحلي الإجمالي (بي بي سي، 2021)، مما يعني تراجع قدرة الدولة على إدارة تقديم الخدمات العامة للمواطنين.

ب-ارتفاع حدة المخاطر والتهديدات الإرهابية في تونس بعد الثورة التونسية، حيث أصيب التونسيون ابتداءً من عام 2011 بصدمات عنيفة بسبب حدوث موجات متتالية من العنف، حيث استهدفت الجماعات الإرهابية الدولة لدفع السلطات الى ردود الفعل القمعية لمواجهة التهديدات الأمنية، مما زاد من حالة السخط الشعبي، وقوّض مستويات الشرعية، وقد استفادت التنظيمات الإرهابية من حالة عدم الاستقرار في البلاد لاستقطاب مجندين جدد، وتناقلت الاعتداءات الإرهابية التي استهدفت سياسيين بالاغتيال كما استهدفت المدنيين ورجال الأمن والسّياح، كان من أعنفها الهجمات الإرهابية على متحف باردو ومدينة سوسة عام 2015، وقد تفاقمّت التهديدات الأمنية لتصل عام 2016 الى قيام قوات تابعة لـ "تنظيم الدولة الإسلامية" بهجوم للاستيلاء على مدينة بنقردان الحدودية (أليغا، وأوفاريل، 2018)، مما أضعف سيطرة الحكومة باعتبارها الطرف الوحيد الذي يجب أن يحتكر أدوات القهر الجماعي وهو ما انعكس على ضعف مؤشرات أهلية الدولة وقوتها.

2-مؤشري المشاركة السياسية واستقرار المؤسسات الديمقراطية: يُلاحظ من قيم الجدول رقم (1) تضاعف قيم المؤشر الرئيسي للمشاركة السياسية وكافة مؤشرات الفرعية بعد الثورة التونسية حيث ارتفعت قيمة المعدل العام للمؤشر من (2.2) إلى (6.6)، مما يعكس زيادة واضحة في مستويات المشاركة السياسية بعد الثورة وتحديداً منذ عام 2014 بالمقارنة مع ما كان عليه الحال قبلها، حيث أجريت أول انتخابات لمجلس النواب والانتخابات الرئاسية، وقد نُظر لهذه الانتخابات باعتبارها لحظة تاريخية بامتياز تمثل انتهاء للمرحلة الأولى من الانتقال الى الديمقراطية وبداية مرحلة جديدة تمت فيها إعادة بناء المؤسسات السياسية، إلا أن معدل المشاركة بشكل عام كان محدوداً وخاصة بين الشباب فلم يتجاوز (35%) من مجموع الناخبين، مع نسبة حماس محدودة بالمقارنة مع الانتخابات الأولى عام 2011، ويعود ذلك لفشل الحكومات المتعاقبة في إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة وخاصة في صفوف الشباب خريجي الجامعات (إدريس، 2015).

وقد شهدت أيضاً الانتخابات البلدية لعام 2018 اقبالاً منخفضاً لا سيما من فئة الشباب، مما يعكس حالة من خيبة الأمل من واقع ما بعد الثورة اقتصادياً واجتماعياً، فقد كشف استطلاع للرأي العام أجري عام 2018 أن نصف الشباب التونسي يُفكرون في الهجرة (BTI Tunisia, 2021)، كما أظهرت نتائج استطلاع آخر في نفس العام أن (47%) من الشباب التونسي غير مهتمين مطلقاً بالحياة السياسية والشؤون المحلية (بوسن، المباركي، 2021)، ولم يُشارك سوى (11.6%) من الفئة العمرية (18-25) في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية لعام 2019 (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2019).

ورغم ذلك فإن الثابت أن هذا المسار الانتخابي في تونس قد رسّخ تداولاً سلمياً على السلطة وعزز من مستويات اللامركزية وانعكس ايجاباً على أداء المؤسسات الديمقراطية والتزامها بأدوارها، مما أدى الى استقرار المؤسسات الديمقراطية والدستورية، ويظهر ذلك في ارتفاع قيم مؤشر استقرار المؤسسات الديمقراطية في فترة ما بعد الثورة وخاصة منذ عام 2014، حيث يُلاحظ ارتفاع المؤشر الرئيسي ومؤشرات الفرعية بزيادة تُقارب (3) أضعاف، وبذلك انتقلت تونس من مرحلة الهيمنة على المؤسسات السياسية الى مرحلة التداول على السلطة (شنين، 2017).

وعلى مستوى الحق في التجمع وحرية التعبير فيُلاحظ ارتفاع قيمها بشكل كبير بعد الثورة عما كانت عليه قبلها، حيث ارتفعت قيم هذين المؤشرين بين عامي 2006 و2020 أكثر من ضعفين بالنسبة لحق التجمع وحوالي (6) أضعاف بالنسبة لحرية التعبير، وقد تم الاعتراف بالحق في التجمع والتظاهر وهو الذي كان محظوراً في فترة الرئيسين بورقيبة وبن علي، حيث نص الدستور التونسي لعام 2014 على مجموعة من الحريات الفردية والجماعية كحرية الرأي والفكر والتعبير والاعلام والنشر وحرية الاجتماع والتظاهر السلميين (الجري، 2014).

ولم يُجز الدستور ممارسة الرقابة المسبقة على الحريات، وبذلك أصبح التونسيون يتمتعون بحريات وحقوق سياسية غير مسبقة، وقد تحسنت حرية الصحافة في السنوات الأخيرة وكانت تونس عام 2018 قد وقّعت على الاعلان العالمي من أجل الاعلام والديمقراطية والذي يُحدد المبادئ الأساسية للفضاء العالمي للاتصال والإعلام، مما يعكس مزيداً من الحريات والانفتاح السياسي، رغم وجود بعض القيود في ظل تبني قانون مكافحة الارهاب عام 2015 وحالات الطوارئ المتتالية والتي أعلنت استجابة للأوضاع السياسية والأمنية (Freedom House, 2019).

3-مؤشر حكم القانون: يُلاحظ من بيانات الجدول رقم (1) أن هذا المؤشر شهد ارتفاعاً واضحاً بعد الثورة، حيث ارتفع المعدل العام له من (3.6) إلى (5.1)، كما شهدت ثلاثة من مؤشرات الفرعية تحسناً واضحاً في فترة ما بعد الثورة وخاصة منذ عام 2014 بالمقارنة مع ما قبلها حيث نص الدستور صراحة على مبدأ فصل السلطات، وحدّ من هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، فأخذ بنظام شبه رئاسي يُمارس فيه الرئيس سلطات محددة ويكلف بدوره مرشح الحزب أو الائتلاف الفائز بالأغلبية النيابية بتشكيل الحكومة، وبذلك عمل على توزيع النفوذ بين رئيس الجمهورية والحكومة لتحقيق التوازن، بعد أن سيطر رئيس الجمهورية على السلطة لعقود قبل الثورة (بن بريك، 2014). وقد جعل الدستور من البرلمان المكون من غرفة واحدة ومن رئيس الجمهورية مؤسستين منتخبين كل منهما بالاقتراع العام المباشر لمدة (5) سنوات، مما يعني استقلالية كل سلطة عن الأخرى بناء على الشرعية الانتخابية المباشرة التي تتمتع بها كل واحدة منهما، وبما يُجسد الفصل والتوازن بين السلطات في ذات الوقت (كيلبي، 2014).

أما فيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية المرتبطة بالقضاء واستقلالية السلطة القضائية فقد جاء في الفصل (102) من الدستور التونسي أن

"القضاء هو السلطة المستقلة التي تضمن اقامة العدل وعلوية الدستور"، كما جاء في الفصل (109) "حجر التدخل في القضاء" وعدم المساس باستقلالته (الدستور التونسي، 2014)، وفي حين دعا الدستور الى وجود سلطة قضائية قوية ومستقلة، فإن الاصلاح القضائي سار ببطء منذ عام 2011 بعد الثورة، ويظهر ذلك في التباطؤ الواضح في انشاء المؤسسات الداعمة لاستقلالية القضاء وأهمها المحكمة الدستورية التي كان من المفترض بحسب ما نص عليه الدستور أن يتم انشائها خلال (6) أشهر من تاريخ اجراء الانتخابات التشريعية لعام 2014 (الجمعاوي، 2017).

وهناك من يرى أن أسباب التأخير سياسية تتعلق بخشية السياسيين من انشاء هذه المحكمة وبالتالي غياب الارادة السياسية وتغليب المصالح الحزبية (الجمعاوي، 2017)، مما يعني أن هناك بعض القيود على استقلال القضاء التونسي ما زالت قائمة في ظل الحاجة الى مزيد من الضمانات القانونية والمؤسسية لتحمي القضاء من التدخل غير المبرر (BTI Tunisia, 2021).

وعلى مستوى الحريات المدنية فإنها محمية جيداً في اطار الدستور الذي كفل المساواة أمام القانون والحق في الحياة والكرامة الانسانية والسلامة الجسدية والخصوصية والمواطنة والمعاملة الانسانية، إلا أنه في ظل الظروف الأمنية التي عاشتها تونس بعد الثورة وإعلان حالة الطوارئ ابتداءً من عام 2015 فقد مُنحت القوى الأمنية سلطات واسعة بالاعتقال واحتجاز الأشخاص بتهمة أمنية، وبذلك زادت الاتهامات بوجود الاعتقالات التعسفية والشكاوى من محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية (Freedom House, 2019).

من ناحية أخرى، يُلاحظ أن قيمة مؤشر مقاضاة تجاوزات المنصب قد كانت هي الأقل بين مؤشرات حكم القانون الفرعية ومن بين كل مؤشرات التحول الديمقراطي خلال فترة الدراسة، حيث حافظ المؤشر على ذات القيم التي كان يحصل عليها قبل الثورة وتراجع معدله العام من (4) إلى (3.8)، ويدل ذلك على استمرار انتشار ممارسات الفساد، وتزايد افلات مقترفها من العقاب في ظل تزايد الانتقادات لمحاولات مكافحة الفساد بتعزيزها على النُخب الناشئة مع ترك النُخب الفاسدة المرتبطة بنظام بن علي بمنأى عن ذلك بشكل كبير (Freedom House, 2019).

4- مؤشر التكامل السياسي والاجتماعي: والذي شهد ارتفاعاً في فترة ما بعد الثورة التونسية حيث ارتفع معدله العام من (3.1) إلى (5) وهو ما ينطبق على كل مؤشرات الفرعية أيضاً، فعلى صعيد التعددية الحزبية تمثل الاحزاب التونسية بعد الثورة مجموعة واسعة من الايديولوجيا السياسية وهناك حرية في تشكيلها وعملها، وقد شهدت كل الانتخابات بعد الثورة منافسة قوية بين الاحزاب السياسية، كما تُشارك أحزاب المعارضة بشكل تنافسي في العملية السياسية (Freedom House, 2019)، وقد وصل عدد الأحزاب السياسية في تونس إلى (211) حزباً، وهناك من يرى أن ذلك يبدو منطقياً في دولة كانت تعيش في كنف نظام سلطوي لم يكن يسمح بالتعددية السياسية إلا في اطار قيود صارمة ولمدة طويلة، في المقابل فإن عدداً قليلاً لا يتجاوز (15) حزباً من هذه الاحزاب يتمتع بحضور في مجلس النواب (الحناشي، 2018).

وتُعاني الأحزاب السياسية في تونس بشكل عام من هيمنة الزعيم المؤسس، والدور السلبي للولاءات الفرعية، وغياب الممارسة الديمقراطية داخل الحزب الواحد (الحناشي، 2018)، اضافة الى ضعف الانتساب لها، ففي استطلاع للرأي العام أجري عام 2018 عَبرَ (81%) من التونسيين بأنهم لا يشعرون بأنهم قريبون من أي حزب سياسي (Afrobarometer, 2021).

وفيما يتعلق بمؤشر جماعات المصالح والنقابات، تتميز تونس بوجود مجتمع مدني متنوع يضم مصالح اجتماعية واقتصادية متنوعة، وقد أصبحت هذه المؤسسات أحد الأطراف المهمة والفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية بعد أن كانت تُعاني من سياسات التضييق في مرحلة ما قبل الثورة (شنين، 2017)، وقد لعبت مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً في صياغة الدستور الجديد حيث ساهمت أكثر من (300) منظمة منها في حوار حول الدستور على مستوى البلاد، كما ساهمت هذه المؤسسات في الدفع باتجاه وضع قوانين جديدة تتعلق بحق التجمع والحصول على المعلومات، اضافة الى مساهمتها في اطلاق حوار وطني للخروج من المأزق السياسي عام 2013، ونتيجة لذلك نالت (4) منظمات منها جائزة نوبل للسلام (جميل، 2015).

أما التوافق على الديمقراطية فقد ظهر واضحاً بعد الثورة التونسية حيث أشار استطلاع للرأي عام 2018 أن ما يقرب من نصف التونسيين (46%) يُفضلون الديمقراطية على أي نوع آخر من الحكومات وأن (61%) يرفضون حكم الرجل الواحد والحزب الواحد أو الحكم العسكري، وأن (64%) منهم يؤيدون الانتخابات، وعلى مستوى الثقة في اطار مفهوم رأس المال الاجتماعي فرغم تحسنها بعد الثورة إلا أنها ما زالت منخفضة، حيث أن (16%) فقط من التونسيين يثقون بالرئيس كثيراً مقابل (32%) لا يثقون على الاطلاق، و(5%) يثقون كثيراً بالبرلمان مقابل (50%) لا يثقون على الاطلاق، ومازال الجيش هو المؤسسة الوحيدة التي التي تحظى بالثقة العالية حيث أن (77%) من التونسيين يثقون به كثيراً (Afro Barometer, 2021).

المبحث الثاني: واقع الفساد الحكومي في تونس

ستعتمد هذه الدراسة في معالجتها لواقع الفساد الحكومي في تونس على مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index) الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية ويقيس واقع الفساد في (180) دولة سنوياً على مقياس من (صفر-100) حيث (صفر) هي الأكثر فساداً و(100) هي

الأكثر نزاهةً (Transparency International, 2020).

ويُوضح الجدول رقم (2) تقييم وترتيب تونس في هذا المؤشر ويُلاحظ من بياناته انخفاض ترتيب وتقييم تونس طيلة فترة الدراسة، حيث بقيت تُسجل قيمة لم تصل إلى (50) درجة في أي سنة من سنوات الدراسة، كما تُشير بيانات الجدول إلى أن هناك تراجعاً ملحوظاً في ترتيب تونس عالمياً حيث تراجعت من الترتيب (51) عام 2006 إلى (69) عام 2020، وتراجعت في تقييمها خلال نفس العامين من (46) درجة إلى (44)، وقد انخفض المعدل العام لتقييم تونس في المؤشر من (43.4) لمرحلة ما قبل الثورة إلى (41.1) لمرحلة ما بعد الثورة، مما يُعطي انطباعاً بارتفاع مستويات الفساد بعد الثورة إلى حد أن أقل تقييم حصلت عليه تونس خلال فترة الدراسة كان في مرحلة ما بعد الثورة في عامي 2011 و2015، وسيتم تحليل واقع الفساد الحكومي في تونس خلال مرحلتين، الأولى تُمثل ما قبل الثورة والثانية ما بعدها.

الجدول رقم (2)

تقييم وترتيب تونس في مؤشر مُدركات الفساد خلال فترة الدراسة

السنة	التقييم	الترتيب عالمياً	المعدل العام للتقييم خلال الفترة
2006	46	51	43.4
2007	42	61	
2008	44	62	
2009	42	65	
2010	43	66	
2011	38	73	41.1
2012	41	75	
2013	41	77	
2014	40	79	
2015	38	76	
2016	41	75	
2017	42	74	
2018	43	73	
2019	43	74	
2020	44	69	

المصدر: الجدول من عمل الباحث بناءً على بيانات منظمة الشفافية الدولية

(Transparency International 2020)

أولاً: مرحلة ما قبل الثورة التونسية (2006-2010)

كان انتشار الفساد بمختلف أشكاله وأنواعه في عهد الرئيس زين العابدين بن علي أحد العوامل الرئيسية المُهمّة للاحتجاجات والدافعة باتجاه الثورة التونسية (عرفة، 2020)، ويُلاحظ من الجدول رقم (2) انخفاض تقييم تونس في مؤشر الفساد العالمي في الفترة (2006-2010) فبينما حصلت تونس على تقييم (46/100) عام 2006 واحتلت المركز (51) عالمياً انخفض تقييمها إلى (43) عام 2010 وتراجعت إلى المركز (66) عالمياً، مما يعني مزيداً من انتشار ممارسات الفساد الحكومي خلال هذه الفترة.

يأتي ذلك في الوقت الذي كانت تونس قد صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2008 لكن دون وضع آليات حقيقية لتنفيذها، وقد اتسمت الادعاءات الشكلية بمكافحة الفساد حينها باختيار منهج تعدد الهياكل والهيئات المُكلفة بالرقابة ومكافحة الفساد، مما قاد إلى حالة من التشتت أثرت على فاعليتها، فاستفحلت ظاهرة الفساد الحكومي مع عدم إيلاء مكافحتها العناية اللازمة (الورفلي، 2011).

وقد جاء في تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد في عهد الرئيس بن علي والمُشكلة عام 2011 أن تونس كانت في عهده ضحية لمنظومة رشوة وفساد أحكمت قبضتها على الدولة والمجتمع، وأن الفساد انتشر على مختلف المستويات من أدناها إلى رأس الدولة الذي تحول إلى رمز للرشوة والفساد، وأن كل ذلك سببه احتكار السلطة والانفراد بالحكم وغياب الرقابة، ولعل أهم ما جاء في تقرير اللجنة ويُثبت حجم الفساد المستشري خلال هذه الفترة (اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة، 2011):

1- أن رئيس الجمهورية السابق والمُقربين منه سلطوا أطماعهم على القطاعات الاقتصادية الحساسة، وأن الرئيس استأثر بالسلطة واكتسح مجالات الاقتصاد بطرق مُحكمة.

2- أن ظاهرة الرشوة والفساد انتشرت في المجال الاقتصادي وتغلغلت في أجهزة الدولة، وأن كل شيء صار يخضع لدفع الرشوة.

3- أن ممارسات الرشوة والفساد شملت كل القطاعات ومنها (العقارات، الأراضي، الأملاك الحكومية، الخصخصة، الاتصالات، الاعلام، البنوك، الرخص، الضرائب، القضاء، البحث العلمي، المشاريع الكبرى).

4- أن اللجنة تلقت أكثر من (10) آلاف ملف كدعاوى وشكاوى رشوة وفساد أحالت منها (300) ملف للقضاء نصفها تتعلق بالرئيس السابق وعائلته والمقربين منه.

ويتوافق مع ذلك ما ورد في تقرير للبنك الدولي عام 2014 بأن الثروات التي كانت بحوزة وتصرف عائلة الرئيس السابق وأصحابه والمقربين منه تُعادل ربع الناتج المحلي الاجمالي التونسي لعام 2011 (سوليدارتونس، 2017)، وتُشير التقديرات أن الأموال المهربة إلى الخارج في تونس خلال الفترة (2005-2008) بلغت (27) مليار دولار (منبر، 2015)، وأن عائلة بن علي كانت تملك (662) مؤسسة تُمثل (0.02%) من الشركات الخاصة لكنها تُسيطر على (5%) من ناتج القطاع الخاص و(16%) من أرباحه (يركيس، والمعشر، 2017)، مما يعني أن فترة ما قبل الثورة التونسية شهدت كل أنواع الفساد الحكومي بما فيها الفساد الكبير والصغير.

ثانياً: مرحلة ما بعد الثورة التونسية (2011-2020)

يُلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) انخفاضاً واضحاً في تقييم تونس على مؤشر الفساد العالمي، إضافة إلى انخفاض تقييم تونس كمعدل عام من (43.4) قبل الثورة إلى (41.1) بعد الثورة، فقد انخفض تقييمها في كل السنوات بعد عام 2010 عن المعدل العام للفترة السابقة (2006-2010) والذي كان (43.3)، ففي كل السنوات اللاحقة بعد الثورة كان تقييم تونس في المؤشر أقل من (43.3) باستثناء تقييمها على المؤشر عام 2020 والذي أصبح (44) وهو أقل من تقييمها عام 2006 في فترة النظام السابق حيث كان تقييمها في هذه السنة هو الأفضل (الأقل فساداً) خلال فترة الدراسة، كما يُلاحظ هبوط ترتيب تونس دولياً على المؤشر في كل السنوات اللاحقة بعد الثورة، مما يُعطي مؤشراً واضحاً على أن ممارسات الفساد الحكومي لم تتراجع بعد الثورة بل أن ذلك يُشير إلى ارتفاع مستوياته.

ومن ناحية أخرى، يُلاحظ التراجع الكبير في تقييم تونس على المؤشر بعد الثورة مباشرة، فبينما كان تقييمها عام 2010 (43) هبط إلى (38) عام 2011، ويعود ذلك إلى الاعلان عن حالات فساد بأعداد كبيرة وبمبالغ طائلة لرموز النظام السابق تم كشفها بعد تشكيل اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد عام 2011، وانشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في نفس العام لتحل محل اللجنة ولتكشف العديد من ممارسات الفساد للعلن (سوليدارتونس، 2017).

وفي عام 2011 أيضاً كانت المحكمة الجنائية التونسية قد حكمت على بن علي وزوجته غيابياً بالسجن (35) عاماً بتهمة الرشوة واختلاس وتبييد الأموال العامة، وفرضت عليهما غرامة قدرها (65) مليون دولار، كما قررت مصادرة أصول مالية من (110) أشخاص من عائلة بن علي (عرفة، 2020)، ويُضاف إلى كل ذلك أن ظاهرة الفساد الحكومي لم تعد من المحرمات المحظورة المتطرق إليها بعد الثورة (يركيس، والمعشر، 2017)، على عكس ما كان عليه الحال قبل ذلك حيث لم تكن تُطرح بطريقة مباشرة لكون النظام نفسه كان منغمساً فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (الرياني، 2019).

ومما لا شك فيه أن فترة ما بعد الثورة التونسية شهدت جهوداً إيجابية تتعلق بإبداع آليات مؤسسية وقانونية لمكافحة الفساد، ففي عام 2014 تمت دسترة انشاء هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وقد جاء في الفصل (130) من الدستور أن الهدف منها منع الفساد ومكافحته، وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة (الدستور التونسي، 2014)، وهي الهيئة التي أقر البرلمان تأسيسها بتشريع عام 2017 لتحل محل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي تأسست عام 2011، وفي نفس العام سن البرلمان قانوناً بشأن التبليغ عن الفساد وحماية المبلّغين، كما كان قد سن قانوناً يتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة (منظمة الشفافية الدولية، 2015).

ورغم كل ذلك، فإن كل المعطيات تُشير إلى ارتفاع ممارسات الفساد في تونس بعد الثورة حيث جاء في (الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد) الصادرة عام 2016 أن الفساد يتفشى في تونس بشكل ينخر الحياة السياسية والاقتصادية ويؤثر سلباً على التنمية وعملية التحول الديمقراطي (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، 2016)، وهو ما تؤكد تقارير منظمة (Freedom House) بأن الفساد منتشر في تونس وغالباً ما يتصرف المسؤولون الفاسدون رفيعو المستوى دون عقاب (Freedom House، 2019)، وفي عام 2017 قال (76%) من التونسيين الذين تم استطلاع آرائهم في دراسة لمؤسسة كارنيغي أن هناك فساداً في تونس اليوم أكثر مما كان عليه الحال في عهد بن علي (يركيس، والمعشر، 2017).

وفي استطلاع للرأي أجرته منظمة الشفافية الدولية عام 2019 رأى (67%) من الأشخاص أن الفساد قد تفاقم في تونس خلال آخر (12) شهر، و(64%) منهم كانوا يرون أن أداء حكومتهم سيء في مكافحة الفساد، وأشار (18%) من متلقي خدمات المصالح الحكومية بأنهم دفعوا رشوة خلال

آخر (12) شهر، وأن (17%) من الأشخاص الذين تعاملوا مع الشرطة خلال آخر (12) شهر دفعوا رشوة (منظمة الشفافية الدولية، 2019). ولعل من أهم الأسباب التي تُطرح لتحليل هذا الواقع، أن سياسة مكافحة الفساد في تونس ما بعد الثورة قد اعتمدت على زيادة تنوع المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد وتعدد مهامها مع تداخل عملها (الورفلي، 2011)، إضافة إلى أنها تُعاني من قلة الامكانيات المالية والبشرية وغياب الآليات اللازمة لتمكينها من متابعة الملفات التي تُحيلها للقضاء، وهو الذي يُعاني أيضاً من بطء ملحوظ في التعامل مع هذه الملفات (سوليدار تونس، 2017)، حيث تستغرق المحاكم من أربع إلى سبع سنوات للبت في هذه القضايا (BTI Tunisia, 2021). كما أن كثير من القوانين التي تم تشريعها في إطار مكافحة الفساد لم تُترجم بشكل كامل على أرض الواقع فبعد حوالي عام على تشريع قانون حماية المُبلغين فإن (75) جهة حكومية وجهاز اداري فقط من بين (1200) تجاوبوا مع القانون، و(80%-90%) من مطالب النفاذ إلى المعلومة بقيت دون رد (منظمة الشفافية الدولية، 2015)، كما أن بعض المُبلغين عن قضايا فساد كانوا قد تعرضوا للمضايقة أو طُردوا من وظائفهم أو حتى سُجنوا، وكان (65) الف فقط من أصل (350) الف من الموظفين الحكوميين قد قدّموا اقراراً الزامياً بالثروة مع حلول الموعد النهائي لذلك في ديسمبر 2018 (BTI Tunisia, 2021). ومما يزيد من تعقيد عملية مكافحة الفساد في تونس بعد الثورة اختلاف الرؤى في اتجاهين، اتجاه يُركز على أولوية تسوية قضية الفساد في الماضي ابان عهد بن علي، وهو ما يُمثل موقف مؤسسات المجتمع المدني، والاتجاه الثاني الذي يُركز على أولوية استئصال الفساد المتواصل حالياً، وهو ما يُمثل موقف الحكومة، وفي كل الحالات فإن التركيز يبدو مُنصباً على مكافحة الفساد الكبير في الوقت الذي كان الفساد الصغير ينمو ويزدهر (يركيس، والمعشر، 2017)، حيث تُشير التقديرات أن حجم الفساد الصغير بلغ في تونس عام 2013 حوالي (450) مليون دينار (منبر، 2015).

المبحث الثالث: تحليل العلاقة الاحصائية بين متغيري الدراسة في تونس

يُبين الجدول رقم (3) نتائج التحليل الاحصائي ومُعامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين مؤشرات متغيري الدراسة، ويتضح من خلال بيانات الجدول ضعف العلاقة بين مؤشرات المتغيرين في الحالة التونسية، فمن أصل (23) مؤشراً للتحول الديمقراطي (رئيسي وفرعي) لم تكن العلاقة دالة احصائياً عند مستوى دلالة (0.1) إلا في (4) مؤشرات فقط مع مؤشر مدركات الفساد، هي مؤشر أهلية الدولة وقوتها بدلالة احصائية (0.062) ومؤشر قوة الدولة في السيطرة على اقليمها بدلالة احصائية (0.029) ومؤشر حرية التعبير بدلالة احصائية (0.081) ومؤشر فصل السلطات بدلالة احصائية (0.078)، أما بقية مؤشرات التحول الديمقراطي فلم تصل في قوة ارتباطها بمؤشر مدركات الفساد الى مستوى الدلالة (0.1).

الجدول رقم (3)

معامل ارتباط بيرسون بين مؤشرات التحول الديمقراطي ومؤشر مدركات الفساد

مؤشرات التحول الديمقراطي	معامل الارتباط مع مؤشر الفساد	الدلالة الاحصائية مع مؤشر الفساد
1- أهلية الدولة وقوتها	-0.983	0.062
قوة الدولة في السيطرة على اقليمها	-0.759	0.029
هوية الدولة/القبول	-0.612	0.107
عدم تدخل العقائد الدينية في الحكم	-0.544	0.164
الادارة الأساسية	-0.612	0.107
2- المشاركة السياسية	0.611	0.108
الانتخابات الحرة والنزيهة	0.591	0.123
فعالية السلطة	0.581	0.131
حقوق التجمع والتنظيم	0.614	0.105
حرية التعبير	0.650	0.081
3- حكم القانون	0.522	0.184
فصل السلطات	0.655	0.078
استقلالية السلطة القضائية	0.475	0.234
الملاحقة القضائية لتجاوزات المنصب	-0.013	0.976
الحقوق المدنية	0.278	0.504

مؤشرات التحول الديمقراطي	معامل الارتباط مع مؤشر الفساد	الدلالة الاحصائية مع مؤشر الفساد
4-استقرار المؤسسات الديمقراطية	0.517	0.190
أداء المؤسسات الديمقراطية	0.522	0.184
التزام المؤسسات الديمقراطية	0.510	0.196
5-التكامل الاجتماعي والسياسي	0.411	0.311
النظام الحزبي	0.375	0.360
جماعات المصالح	0.447	0.266
التوافق على الديمقراطية	0.365	0.635
رأس المال الاجتماعي	0.423	0.297
المعدل العام لكل المؤشرات	0.513	0.193

أما على مستوى اتجاه العلاقة بين مؤشرات التحول الديمقراطي ومؤشر مدركات الفساد فقد جاءت العلاقة طردية بين المؤشر الكلي (المعدل العام لكل المؤشرات) مع مؤشر مدركات الفساد، بمعنى أن ارتفاع قيم مؤشرات التحول الديمقراطي لم يواكبه انخفاضاً في مستويات الفساد في الحالة التونسية كما افترضت الدراسة، مما يدحض الفرضية التي قامت على وجود علاقة عكسية بين متغيري الدراسة.

ولعل ما يؤكد ذلك أنه على مستوى كل مؤشرات التحول الديمقراطي وعددها (23) مؤشراً جاءت العلاقة طردية بين (17) مؤشراً منها مع مؤشر مدركات الفساد، أي أنها جاءت طردية مع (73.9%) من مجمل مؤشرات التحول الديمقراطي، وعلى مستوى المؤشرات الرئيسية جاءت العلاقة طردية بين (4) مؤشرات من أصل (5) مع مؤشر مدركات الفساد، بمعنى أنها جاءت طردية مع (80%) من المؤشرات الرئيسية، أما على مستوى المؤشرات الفرعية وعددها (18) مؤشراً فرعياً فقد جاءت العلاقة طردية بين (13) مؤشراً فرعياً منها مع مؤشر مدركات الفساد، أي أنها طردية مع (72.2%) من المؤشرات الفرعية.

ويمكن تحليل ذلك بأن مؤشر مدركات الفساد هو في الأساس مؤشر يقيس الانطباعات العامة عن مدى وجود الفساد في الدولة، وقد زاد الانطباع بوجود الفساد مع ارتفاع مستوى الحريات في تونس بعد الثورة والتي أدت بدورها إلى زيادة هامش الحرية في التعبير عن وجود قضايا فساد وعن فساد الماضي المرتبط بنظام ما قبل الثورة، ومن ناحية ثانية، فإن عملية التحول الديمقراطي ما زالت غير مكتملة وغير راسخة في التجربة التونسية، حيث أن مكافحة الفساد تتطلب تعزيزاً أكبر لآليات وقيم الديمقراطية.

وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (Saha,Campbell,2007) ودراسة (Mondo,2014) ودراسة (Rock,2007)، والتي توصلت إلى أن عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة وبطيئة تحتاج وقتاً طويلاً حتى تتجذر من خلالها قيم وآليات الديمقراطية، وتُصبح قادرة على مكافحة الفساد، كما أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية انتقالية بحد ذاتها، وهي تمثل بيئة متغيرة قد تُرافقها أشكال جديدة من الفساد، ومن ذلك ممارسات الفساد المرتبطة بأجواء الانتخابات غير المعتادة في ظل النظام السلطوي. وهو ما يتوافق مع دراسة (Sung,2004)، إضافة إلى استمرار تأثير ضعف المؤشرات الاقتصادية في تونس وبما يُوفر بيئة خصبة لممارسات الفساد.

كل ذلك يحتاج مزيداً من البناء المؤسسي والرقابي وتعزيزاً لدور القضاء، كما يتطلب تجديراً أكبر للقيم الديمقراطية في إطار منظومة ديمقراطية متكاملة قادرة على مكافحة الفساد، ولعل ما يؤكد دحض فرضية الدراسة أن العلاقة لم تكن عكسية إلا بين (5) مؤشرات على مستوى كل مؤشرات التحول الديمقراطي مع مؤشر مدركات الفساد، أي أنها كانت عكسية مع (21.7%) من مؤشرات التحول الديمقراطي، وهي المؤشرات التي كانت قد انخفضت قيمها بعد الثورة والمربطة بمؤشر أهلية الدولة وقوتها وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار الأمني المرتبطة بسلسلة من الأحداث الإرهابية التي تعرضت لها تونس، إضافة إلى مؤشر الملاحقة القضائية الذي شهد تراجعاً في ظل عدم تحسن أداء تونس بعد الثورة في مؤشر مدركات الفساد.

خاتمة الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التحول الديمقراطي على الفساد الحكومي في الحالة التونسية خلال الفترة (2006-2020)، وباستخدام الدراسة المنهجية تحليل النظم والوصفي التحليلي لاختبار الفرضية القائمة على افتراض وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، ومن خلال تتبع تطور مؤشرات المتغيرين والقياس الكمي لها ولطبيعة واتجاه العلاقة بين مؤشراتها، توصلت الدراسة إلى دحض الفرضية التي انطلقت منها، وفيما يلي أهم نتائج الدراسة وتوصياتها.

-نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الى ما يلي:

-أن تونس قد حققت خلال فترة الدراسة تقدماً واضحاً في عملية التحول الديمقراطي، وأن معظم مؤشرات التحول الديمقراطي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بعد الثورة وبنسبة (73.9%) من المؤشرات، فبينما كانت تونس تُصنف باعتبارها سلطوية مشددة أصبحت الآن تُصنف باعتبارها ديمقراطية معيبة.

-لم تشهد تونس انخفاضاً في مستويات الفساد بعد الثورة حيث لم يشهد ترتيبها على مؤشر مدركات الفساد أي تقدم ملحوظ على الصعيد العالمي، بل انخفض المعدل العام لتقييمها على المؤشر من (43.4) قبل الثورة إلى (41.1) بعد الثورة، كما أن قيمها في هذا المؤشر سجلت انخفاضاً في أكثر من سنة بعد الثورة، وبما يُشير إلى فساد أكثر ونزاهة أقل، رغم الجهود المؤسسية التي تم بذلها لتعزيز مستويات الشفافية والرقابة في اطار مكافحة الفساد وتعزيز المنظومة القانونية اللازمة لذلك.

-وجود ضعف في العلاقة الارتباطية بين مؤشرات التحول الديمقراطي ومؤشر مدركات الفساد في الحالة التونسية خلال فترة الدراسة، فلم تكن العلاقة دالة احصائياً إلا في (4) مؤشرات فقط من أصل (23) مؤشراً للتحول الديمقراطي.

-وجود علاقة طردية بين معظم مؤشرات التحول الديمقراطي مع مؤشر مدركات الفساد في الحالة التونسية حيث كانت العلاقة طردية بين المؤشر الكلي (المعدل العام) للتحول الديمقراطي ومؤشر مدركات الفساد، وكانت طردية بين (80%) من المؤشرات الرئيسية للتحول الديمقراطي مع مؤشر مدركات الفساد، وطردية بين (72.2%) من المؤشرات الفرعية للتحول الديمقراطي مع مؤشر مدركات الفساد، وأيضاً طردية بين (73.9%) من كل مؤشرات التحول الديمقراطي (رئيسية وفرعية) مع مؤشر مدركات الفساد، مما يدحض فرضية الدراسة.

-يرتبط عدم انخفاض مستويات الفساد في تونس بعد الثورة وعدم وجود علاقة عكسية بين المتغيرين بمجموعة من العوامل منها أن عملية التحول الديمقراطي ما زالت تُشكل مرحلة انتقالية بحاجة إلى وقت أطول حتى تتجذر معها القيم والآليات الديمقراطية اللازمة للسيطرة على ممارسات الفساد، كما أن عملية الانتقال الديمقراطي شهدت ارتفاعاً في مستوى الحريات الأمر الذي ساهم في زيادة الحديث عن وجود ممارسات فساد، ورسخ انطباعات حول ذلك في ظل تأثير فساد الماضي المرتبط بالنظام السابق، وتزايد الدعوات لمحاسبة مقترفيه بعد اربث طويل من التعتيم على الواقع الحقيقي لظاهرة الفساد، يُضاف إلى كل ذلك استمرار مجموعة من الظروف والمشاكل الاقتصادية الضاغطة التي تسمح بخلق بيئة دافعة لارتكاب ممارسات فساد.

-التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة تُوصي الدراسة بما يلي:

-ضرورة ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي وتعميق منظومة القيم الديمقراطية والحكم الرشيد في تونس وبما يؤدي إلى تحولها إلى دولة ديمقراطية بشكل كامل دون أي عيوب تسمح بانتشار ممارسات الفساد الحكومي.

-ضرورة تبني استراتيجيات لمكافحة الفساد بكافة أشكاله بما في ذلك الفساد الصغير، وأن لا يقتصر الاهتمام فقط على مكافحة ممارسات الفساد الكبير.

-ضرورة تعزيز دور وقدرة المؤسسات التونسية المعنية بمكافحة الفساد وتحديد مهامها لضمان عدم تداخل عملها، وتعزيز المنظومة القانونية وتسريع اجراءات التقاضي في التعامل مع ملفات الفساد.

-ضرورة تبني استراتيجيات للإصلاح الاقتصادي تؤدي إلى تحسين الواقع الاقتصادي في تونس، وبما يُوفر بيئة طاردة لممارسات الرشوة والفساد.

-ضرورة أن تسير استراتيجيات مكافحة الفساد في تونس في طريقين متكاملين، بالتركيز على ملاحقة فساد الماضي المرتبط بالنظام السابق، واستئصال الفساد الحالي معاً، وليس التركيز على أحدهما على حساب الآخر.

المصادر والمراجع

- ابراهيم، ح. (2013). *الانتقال الديمقراطي: اطار نظري*، مركز الجزيرة للدراسات،
<https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html>، ص 27.
- إدريس، أ. (2015). الانتخابات في تونس: خطوة أخرى على طريق التحول الديمقراطي. *مجلة الديمقراطية*، 15(57)، 138.
- أليغا، ل. وأوفاريل، ت. (2018). *مكافحة/الارهاب في تونس: طريق ممهدة بالنوايا الحسنة*،
<https://www.safeworld.org.uk/news-uk/resources/analysis/post/793-and-ar>
- الأمم المتحدة. (2003). *اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*، الجمعية العامة: الدورة الثامنة والخمسون، ص 7.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي. (2019). *الشباب والمشاركة الانتخابية في تونس: ثنائية الاقبال والنفور في علاقة الشباب التونسي بالمشاركة الانتخابية*، الأمم المتحدة، ص 6-7.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي. (2014). *مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا*، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص 14-28.
- بن بريك، خ. (2014). *لمحة عن النظام السياسي الجديد لتونس*،
<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/2/11/%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A9>
 -D8%B9%D9%86-net/news/reportsandinterviews/2014/2/11/%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A9
 -D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%
 بن خدة، آ. ، وعيشاوي، م. (2017). *الفساد السياسي والاداري وأثره على التنمية المحلية في الجزائر(1999-2016)*، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، ص 27.
- بوسن، ز. والمباركي، م. (2021). *الشباب التونسي والحياة السياسية: صحوة من ركود؟، مبادرة الاصلاح العربية*،
<https://www.reform-arab.net/ar/publication/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8>
 D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A-D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%
 -D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-D8%A7%D8%A9%
 /D8%B5%D8%AD%D9%88%D8%A9%
- البوشي، ش. (2019). *الانتقال الديمقراطي: العوامل والمراحل والأشكال*، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، ص 7-9.
- بي بي سي نيوز (bbc News). (2021). *عشر سنوات على الربيع العربي: هل وصلت ثورة الياسمين إلى بر الأمان*،
<https://www.bbc.com/arabic/interactivity/55637270>
- تيوريل، ي. (2019). *محددات التحول الديمقراطي: تفسير تغير أنظمة الحكم في العالم(1972-2006)*، ترجمة: خليل الحاج صالح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص 64.
- ثابت، شفيق، أ. ع. (2014). *البُعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي: تونس نموذجاً*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، ص 79-80.
- الجري، ف. (2014). *الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي*، مركز الجزيرة للدراسات،
<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/2014128113142737878.html>
- الجزيرة. نت. (2016). *الثورة التونسية. باكورة الربيع العربي*،
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/5/24/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9>
 -D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9%
 -D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-D8%A8%D8%A7%D9%83%D9%88%D8%B1%D8%A9%
 B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%
- الجزيرة. نت. (2017). *تعرف على المجلس الوطني التأسيسي التونسي*،
<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2017/5/24/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3>
 -D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%
 -D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A%
 D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%
- الجمعاوي، أ. (2017). *عن استقلالية القضاء في تونس*،
<https://www.alaraby.co.uk/%D8%B9%D9%86>
 -D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%

- جميل، د. (2015). *المجتمع المدني التونسي: من ثائر إلى حارس للسلام*،
<https://arabvoices.tunisian.worldbank.org/keepers-peace-revolutionaries-society-civil-org/>
 الحاج، إ. ف. (2015). المجتمع المدني في تونس والتحول الديمقراطي، *مجلة الكلمة*، العدد 88، ص 172.
 أبوحشيش، ش. أ. ع. (2014). *التباعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي: تونس نموذجاً*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر،
 غزة، ص 109-110.
 الحناشي، ع. (2018). *المشهد الحزبي التونسي*، مركز الجزيرة للدراسات،
<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/10/181023114156709>
 دخيل، ح. أ. (2016). *الأطر السياسية لاقتصاديات التحول: دراسة مقارنة مع إشارة إلى العراق*، دار السنهوري، بيروت، ص 25.
 الدستور التونسي (2014).
 الزباني، م. أ. (2019) *مكافحة الفساد في تشريعات تونس ما بعد 2011*،
<https://agenda-legal.com/%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9>
 -D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF%
 -D9%85%D8%A7%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%AA%
 /3-2011-D8%A8%D8%B9%D8%AF%
 بني سلامة، م. ت. (2009). التحول الديمقراطي في سلطنة عُمان: الواقع، التحديات، آفاق المستقبل، *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، العدد 35،
 ص 209-248.
 بني سلامة، م. ت. (2007). الإصلاح السياسي: دراسة نظرية، *مجلة المنارة*، 13(5)، 142-180.
 سوليدار تونس. (2017). الخيار التونسي في الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في ظل القانون المقارن،
<https://www.tunisie-solidar.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B4%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A9>
 -D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%B3%D8%A9
 -D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%
 -AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D%
 -D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B4%D9%8A%D8%AF%D8%A9%
 .D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D9%88%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9%
 ص 2-3.
 سوليفان، ج. د. (2008). *البوصلة الأخلاقية للشركات: أدوات مكافحة الفساد*، منتدى حوكمة الشركات الدولي، واشنطن.
 شقير، ح. (2018). حقوق الأقليات في تونس، مبادرة الإصلاح العربي،
<https://arabreform.org/ar/publication/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82>
 -D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA%
 /D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%
 شنين، م. (2017). دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس (2011-2016)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة
 قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، ص 106-124.
 الشطي، أ. (2004). الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، في، *الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية*، (ص 460-461)، مركز
 دراسات الوحدة العربية، بيروت.
 العالم، أ. أ. (2017). التحول الديمقراطي المفهوم والآليات، *مجلة الأكاديمية للعلوم الانسانية والاجتماعية*، العدد 12، ص 76-77.
 عرفة، م. (2020). الحوكمة الرشيدة في مواجهة الفساد الاداري مابعد الربيع العربي: حالات تونس ومصر، *سياسات عربية*، العدد 43، ص 72.
 القصبي، ع. ر. (2007). *مناهج البحث في علم السياسة*، الكتاب الأول: التحليل السياسي ومناهج البحث، جامعة القاهرة، ص 263-265.
 قمري، ر. (2017). الأقليات في تونس. تعايش سلمي تنصهر فيه الأقليات داخل الأغلبية، *الحوار المتمدن*،
<https://www.ahewar.org/debat/show.asp?aid=580217>
 كواترني، س. (2018). *تقرير الهوية والمواطنة في تونس: وضع الاقليات في تونس بعد ثورة 2011*،
<https://minorityrights.org/2019/01/09/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9>
 -D9%81%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9%84%9D9%88%D8%A7%D%
 -D9%88%D8%B6%D8%B9%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%

D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA%

كيلبي، س. (2014). *الفصل والتوازن بين السلطات في الدستور التونسي*،

pdf.Users/DELL/Downloads/44%20Salsabil%20Klibi%20AR%20FINAL/:C:///file

اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة. (2011) *تقرير اللجنة*، <https://www.iwatch.tn/ar/article/277>، ص 1-13.

ليندة، ت. ومريم، ب. (2018). *التحول الديمقراطي في شمال افريقيا: دراسة حالة تونس (2011-2017)*، جامعة مولود معمري وزو، الجزائر، ص 50-51. محمد، و. (2013). *الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر*، دفتار السياسة والقانون، العدد 8، ص 87-88.

منبر. (2015). *التمنية في تونس بين تأثيرات الفساد وتحديات مكافحته*، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، العدد 7، ص 4.

منظمة الشفافية الدولية. (2019). *مقياس الفساد العالمي: الشرق الأوسط وشمال افريقيا: آراء المواطنين وتجاربهم مع الفساد*، ص 8-18.

منظمة الشفافية الدولية. (2015). *التصدي لمخاطر الفساد في قطاع الدفاع في تونس: الوضع الراهن، الدفاع والأمن*، ص 7.

المنوفي، ك. (1987). *أصول النظم السياسية المقارنة*، الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ص 96-99.

نوبوة، ع. (2020). *سياسات مكافحة الفساد في إطار العدالة الانتقالية في تونس*، مجلة حكمة، العدد 1، ص 90-108.

هلال، علي الدين (2019)، *الانتقال إلى الديمقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين*، عالم المعرفة 479، الكويت، ص 88-114.

هنتجتون، ص. (1993). *الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين*، ترجمة: عبدالوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت، ص 74-96.

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. (2016). *الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد*، 2016-2020، تونس، ص 6.

الوحيشي، ع. م. م. (2015). *دراسة نظرية في التحول الديمقراطي*، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية-جامعة الزاوية، 1(2)، ص 60.

الورفلي، أ. (2011). *مقاومة الفساد في تونس قبل 14 جانفي 2011 وبعده*، مداخلة في ندوة حول: *المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد وأفاق تطويرها في العالم العربي*، فاس-المغرب، ص 2.

يركيس، س. والمعشر، م. (2017). *عدوى الفساد في تونس: المرحلة الانتقالية في خطر*، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، ص 11.

يلوح، ر. (2013). *الفساد المالي والاقتصادي في ايران: قضايا وتحديات*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص 6.

References:

Afro Barometer. (2021). *Tunisia*, <https://afrobarometer.org/countries/tunisia-0>

Amundsen, I. (1999). *Political Corruption: An Introduction to the issues*, P3-4. chr. Michelsen Institute, Norway.

BTI Transformation Index. (2021). *Bertelsmann Transformation Index*, <https://bti-project.org/en/home.html?&cb=00000>

BTI Transformation Index. (2021). *Tunisia country report 2020*, <https://bti-project.org/en/reports/country-report-TUN.html>

Dunay, A. M. (2017). *The fourth wave of democratization: A Comparative analysis of Tunisia and Egypt*,

<https://commons.lib.jmu.edu/honors201019/344/>

Freedom House. (2019). *Tunisia*, <https://freedomhouse.org/country/tunisia/freedom-world/2019>.

Gallien, M., Hammami, M. (2017). *Corruption and reform in Tunisia: The dangers of an Elitist Analysis*,

<https://www.jadaliyya.com/Details/34323>

Grewal, S. (2019). *Tunisian democracy at a crossroads, foreign policy at Brookings*, https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2019/02/FP_20190226_tunisia_grewal.pdf

Guo, S. (1998). *Democratic Transition: A comparative study of china and the former soviet union*, *Issues & studies* 34(8), 69.

Guo, S., and Stradiotto, G. A. (2014). *Democratic Transitions: Modes and Outcomes*, p2., Routledge, New York.

Harrison, G. (1999). *Corruption, development theory and the boundaries of social change*, *contemporary politics*, 5(3), 80.

Iyanda, D. O. (2012). *Corruption: Definition, Theories, Concept*, *Arabian Journal of business and management review*, 2(4), 41.

Kauffman, C. M. (2021). *Democratization*, Britannica, <https://www.britannica.com/topic/democratization>

Mainwaring, S. (1992). *Transitions to democracy and democratic consolidation: Theoretical and comparative issue*,

[https://www.researchgate.net/publication/248151915 Transitions to Democracy and Democratic Consolidation Theoretical and Comparative Issues/link/542eb0910cf277d58e8ed41d/download.p2](https://www.researchgate.net/publication/248151915_Transitions_to_Democracy_and_Democratic_Consolidation_Theoretical_and_Comparative_Issues/link/542eb0910cf277d58e8ed41d/download.p2).

Mondo, B. V. (2014). *Democratization and Corruption: The state of the art*,

https://www.againstcorruption.eu/wp-content/uploads/2015/12/D1.1_Part2_Democratization-and-corruption.pdf, pp 5-24.

Rock, M. T. (2007). *Corruption and Democracy*, *Journal of development Studies*. No. 55, pp 3-4.

Saha, S., and Campbell, N. (2007). *Studies of the effect of democracy on corruption*,

<https://esacentral.org.au/images/Saha.pdf>, pp 6-8.

- Stroetges,F. (2018).*In the triple threat to tunisia's democracy,corruption is king*,SSOAR,
[https://www.ssoar.info/ssoar/bitstream/handle/document/56130/ssoar-2018-stroetges-
In_the_Triple_Threat_to.pdf?sequence=1](https://www.ssoar.info/ssoar/bitstream/handle/document/56130/ssoar-2018-stroetges-In_the_Triple_Threat_to.pdf?sequence=1)
- Sung ,H. (2004).*Democracy and political corruption: A cross-National Comparison, Crime law & social change*. No 41, pp180-181.
- The World Bank. (1997).*Helping countries to combat corruption: The role of the world bank*, P8.
- Transparency International. (2020).*Corruption Perceptions Index*,<https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/nzl>
- Transparency International. (2021).*What is Corruption?*,<https://www.transparency.org/en/what-is-corruption>.
- United Nations. (2003). *United Nations Convention against Corruption*, General Assembly: Fifty-Eighth Session.
- Vannucci,A. (2015).Three paradigms for the analysis of corruption, *Labour & Law Issues*,1(2), 10-14.
- Wheaton,K. (2001).*Trnsitions from authoritarian rule: An iterative model*.
http://www.oss.net/dynamaster/file_archive/040319/aa115fbb5880b64176f3327c89e282d5/OSS2002-02-16.pdf,pp2-13.